الفصل الرابع

٢٥شباط/فبرايرالربيع العربي

obeikandl.com

obeikandl.com

الالتفاف على الثورات واحتوائها

ما تعرضت له شعوب العالم العربي من صحوة أطاحت بالكثير من الانظمة الدكتاتورية يجري العمل على قطعه من جذوره التاريخية التي صنعته عبر محاولة أظهار إن الصورة الحاضرة هي الصورة النهائية التي تحمل بذاتها " السبب والنتيجة " وان مقتضيات العدل توجب اعادة الحرية والعدالة وحقوق الانسان والمشاركة في العمل السياسي الى الانسان العربي الذي حرم وعلى مدى عقود من هذه الاستحقاقات الطبيعية.

وعلى الرغم من ان إعادة قراءة الأمور وفهمها في أطرها العامة ومنها التاريخي يعني الاستعداد لتحمل التهم التي قد تبتدئ بالتفكر وفقاً لنظرية المؤامرة وقد لا تنتهي الا بإعادة هيكلة السجون العصرية لاحتوائك غير إننا هنا نبني على حسن الظاهر واستثمار فسحة الحرية في التعبير عن الحرية فمع تتابع الأحداث في المنطقة العربية ما بعد الحرب العالمية الثانية اكتسبت هذه المنطقة أهميتها لتمتعها بجملة من المميزات قد يكون النفط واحداً من أهم تلك الأسباب يضاف إليه الموقع والإمكانيات وان المنطقة تمثل سوقاً باذخاً للاستهلاك على مختلف المستويات مع الإقرار بأن التباين في الأهمية مابين دول المنطقة يدفعنا الى إعادة طرح السؤال لماذا بقيت الدول الأكثر أهمية في المجال الاقتصادي " النفطية " بمنآى عن تلك التي أصبحت تسمى " رياح التغيير " رغم أن الرياح لا تعرف التمييز بين المناطق التي تجتاحها ؟!! كان رأي الكاتب هشام لعيبي.

ان محطات الانتظار التي أدمنها القطار العربي حملت أليه وفي أوقات مختلفة بضائع محلية تم تسويقها إليه من مناشيء عالمية فالدكتاتوريات المحلية لم تكن لتشغل تلك المساحات الفارهة من عقود التضحيات من

الشعوب لو لم تكن الإرادة العالمية المتحكمة بفرض قوانين اللعبة السياسية هي التي تمدها بأسباب الوجود والبقاء على حساب تلك الدول المقهورة والمقموعة بصلف الأسلحة التي تصنع هناك على مقاسات تمرد الشعوب هنا في الوقت الذي كان من المفترض أن تقابل حركات التحرر من الطغاة بالمزيد من التأييد والمساندة ونزع الشرعية عن الأنظمة الفاسدة والتي تلطخ جسمها بالكامل بدماء الابرياء ولم يقتصر الأمر على أيدي السلطة الحاكمة بشرعية الحديد والنار ولكنا أحسسنا بألامان والاطمئنان لإنسانية المعايير ورحمتها وعدم الدفع بمحركات التطرف في إيجاد المبررات والذرائع التي تدعم حركتها المنحرفة هي الأخرى لكن باتجاه آخر ولكنا تجنبنا الدخول على الأقل الدخول في دائرة"الثغرات المأساوية " بالعمل كيف نخترق الجدار كي نكف عن صدم رؤوسنا ؟ بحسب تعبير جيل دولوز .

لم يكن للشعوب من ذنب جعلها تدفع فواتير باهضة الثمن سوى أن فلسفة المصالح تجعلها تحكم وتتحكم بمقدرات هذا الكون المترامي الأوجاع كانت تقتضي أن تبقى الشعوب على تخلفها والسماح لقبضة الدكتاتورية أن تضرب الابرياء بلا رحمة والتفاوض مع كيانات السلطة بشرعيتها المسلحة لضمان تدفق الفوائد واستمرار المصالح الدنيئة في امتصاص ثروات العالم المبتلى بمزدوجة كارثية ولهما جبروت وتسلط وطغيان الحكام " الفراعنة " في هذه الكلمة التي استخدمها السيد محمد باقر الصدر مستشرفاً من خلالها هذه المرحلة البالغة الدقة والحساسة حين استقرأ بعبارته المشهوره " أن الجماهير أقوى من الطغاة مهما تفرعنوا " وثانياً ابتلاء الشعوب بالارادة المنحرفة المسيرة لحركة السياسية العالمية وما تمثله الولايات المتحدة الامريكية من الثقل الاكبر في اداتها وهي بطبيعة الحال إرادة منحازة سلفاً

لجهة معينة تعيد من اجل الحفاظ على أمنها واستقرارها اعني إسرائيل ترتيب جميع الأوراق في المنطقة وخلطها وضرب بعضها بالبعض الآخر بل ان استراتيجيات القرار الأمريكي تعتمد هذا الركن جزءً حيوياً في فلسفتها السياسية وبعد ذلك لن يعود مهماً أن تنتشر مبادئ الديمقراطية أو الاستبداد فألهذف من ورائهما هو تحقيق الغاية الأصل وهنا تتحول ورقة الشعوب الى منطقة مساومة يجري الاهتمام بها في حال ابتعدت عن مصالح وأمن إسرائيل وبقدر ما تحقق مصالح الولايات المتحدة وأمنها القومي والاقتصادي حيث تتجلى ابرز المشتركات في هذه المزدوجة الحاكمة في الاتفاق على الفساد والظلم واتفاق المنظومتين على الاضطهاد الشعوب بغطرسة الحكام ومقابل هذا بقيت معظم الشعوب تمارس نضالها الذي بدا عبثياً في نظر الكثيرين لعدم وجود الحد الأدنى من التكافؤ ما بين امتلاك الحكومات للمال والسلاح والنفوذ والاجهزة المخابراتية يضاف الى ذلك الدعم الدولي وما بين الشعوب الفقيرة المغلوبة على أمرها ولا تملك سوى إرادتها وأملها في مسيرة الحتمية التاريخية التي لم تكن يوماً في جانب الظالمين على أنها مارست نوعين من المواجهة تمثلت الاولى في التحدي والاصرار والمواجهة السلمية داخل حدود البلدان والنمط الآخر في الهجرة والعمل خارج اسوار الوطن في فضح وكشف الممارسات الوحشية وكلا الطريقتين لم تنجحا في تغيير الانظمة وأن كانتا قد اسهمتا في اضعاف القوة التأثيرية الغاشمة للسلطة الحاكمة بل أن قدرة التأثير من الداخل زلزلت في كثير من الأحيان أسس الظلم وكادت ان تطيح به لولا ما قدمته القوى العالمية من الاسناد والدعم وتبرير تصفية الشعوب لذلك بقيت الشعوب تناضل بلا هوادة وتكررت هذه النماذج في التجارب الآنية في تونس ومصر وليبيا وسوريا والبحرين وغيرها لتتماها مع المؤرخ

توينبي في الرحل وهو عكس الامر تماماً حيث يرى أن الرحل هم الذين لا يتحركون ويصبحون رحلاً لانهم يرفضون الرحيل " لكن الامر وقبل ما حدث من تغييرات جذرية لم يكن بهذه السهولة فالمنظومة السياسية الكونية ما زالت تمارس ذات الانتقائية المريضة وتحاول فرض المعايير في جهة ومعارضة ذات المعايير في الجهة الأخرى ولعل دول الخليج وان كانت تتمتع بالمستوى الاقتصادي المعقول والمريح في كثير من الاحيان الا انها بعيدة تماماً عن طرح مفهوم الحرية وحق الافراد في المشاركة السياسية الفعلية والاحتكام الى اشتراطات عدم التمييز بين افراد المجتمع الواحد واعطاء الفرص لمفهوم المساواة وهذه الأمور غير متوفرة في حقيقة الأمر التجربة الخليجية على سبيل المثال وليس ادل على ذلك من التهميش الفادح للمرأة وحالة الازدراء السياسي وحتى الاجتماعي لنصف المجتمع هذا فضلاً عن المستويات المتدنية من الحرية الى الحد الذي يذكرنا بالعبارة اللامعة لناظم حكمت الذي يقول " آه أيتها الحرية لقد ضاق جلدي " بل وبمستويات أضيق من ذلك تمارسها السلطة المرتكنة في شرعيتها الى الصمت المطبق وسياسة التغاضي المتعمد التي تمارس من قبل السلطة العالمية وتفعيلها للملفات من خلال الإعلام أو منظمات حقوق الإنسان أو المنظمات الدولية صاحبة الاختصاص وما يقف وراء تلك السياسات هي الحاجة المستمرة لتدفق النفط الخليجي الى الأسواق العالمية وبهذا فأن حالة الفساد التي تطالب الجهات الدولية بالقضاء عليها أو الحد منها على الأقل نجدها وقد تم ممارستها بصورة عملية على ارض الواقع وعند الدخول اكثر الى التفاصيل نجد ان القوة السياسية المحركة للسياسة الدولية تديرها شخصيات تمتلك شركات متعددة الجنسيات تسعى وبكل الاشكال على المحافظة على مصالحها وإبقاء استثماراتها خارج دائرة

التأثيرات وبعد ذلك لن يكون مهماً ان تكون الشعوب تحكمها أنظمة ديمقراطية أم استبدادية وعلى الشعوب هنا أن تفرض إرادتها في الضغط على الأرقام المتحركة في الساحة الدولية لخلق معادلات جديدة فالمجتمع الدولي لا يعترف إلا لمن يملك وسائل التأثير والقادر على أن يؤثر فعلاً على مسار الأحداث في عالم ظاهره السلام وباطنه الصراع بلا رحمة على مناطق النفوذ.

إن حركة الشعوب العربية أوجدت لها مساحات جديدة من التأثير في خلق حالة من " عدوى العافية وقفزت الى واجهة الاهتمام بعد أن ركنت على رفوف الإهمال والحكام الطغاة الذين كانوا بالأمس يسحرون من إرادة الشعوب اخذوا يتفاوضون ويغيرون ويعترفون بأهمية الحوار مع الشعب لكن كل هذا يجري وفق متغيرات عالمية قد لا تتاح فرصة أخرى يمكن استثمارها لانجاز الثورات التي تطيح بجميع العروش الفاسدة ومن يقف خلفها ولا يعني أن النجاح الذي جرى تحقيقه غير قابل للمصادرة فأن للسلطة وحكوماتها اذرع أخطبوطية تستطيع إعادة هيكلة الأدوار والالتفاف على الثورات واحتوائها وسوف نسمع من جديد أن الشعوب غير مؤهلة على قيادة نفسها والوصول الى تكوين نخب سياسية قادرة على إجادة لعب الأدوار السياسية وتبدو الخشية كبيرة في أن يتم استغفال وتمرير الأوراق الخطرة على الساسة الجدد وهذا الأمر قد لا يخلو من الصحة إلا انه بالإمكان الاستعانة بالنماذج الوطنية وان الشعوب لا تعاني عقماً في انجاب الساسة وبدلاً من ممارسة التقزيم بحق الشعب فلتدفع القوى القديمة ثمن أخطائها وتعترف أن السيادة كل السيادة للشعب ودعونا ننسى العبارات الواطئة للقذافي المقبور وهو ينعت الشعب الليبي بأشنع الصفات التي تنطبق عليه ولنتذكر أيضا عبارة المستشرق ماسينيون

حيث يقول رداً على اتهام الشعوب بمثل تلك الاوصاف " ثمة ما هو أسوأ من القمل ، انه الضمير الفاسد " .

الدور الغربي والأمريكي في الثورات العربية:

تخرج علينا جهات رسمية وجماعات مرتبطة بالنظام الرسمي العربي بمقولات بل بإدعاءات بأن ما يشهده العالم العربي من انتفاضات شعبية هو إما أن يكون منتجا أمريكيا يصدر في نطاق الفوضى الخلاقة أو بتحريض منها.

أو لأن هذه الحركات الجديدة تعمل على إرساء نظم ديمقراطية وتعددية على النمط الأمريكي وبلغ الأمر بهذه الجهات إلى مدى التعسف في الجمع ما بين هذه الانتفاضات الشعبية وما بين المقاربة الأمريكة في عهد "باراك أوباما" وما أثاره في خطابه في جامعة القاهرة في ٢٠٠٩/٦/٤ من استعداده للعمل على تحسين العلاقات مع العالمين العربي والإسلامي وأن تكون لغة الحوار هي المنطلق بدلا من خيار العسكرة والاجتياح الذي انتهجه سلفه جورج بوش الابن.

هناك سوء فهم سياسي عميق شائع في المنطقة العربية وفي أماكن أخري أن الولايات المتحدة «الرسمية» ومنظمات المجتمع المدني تدعم الديمقراطية وتعمل على تنميتها، وضمن هذا الفهم المبني علي رؤية سطحية لأنشطة منظمات أمريكية وفعاليات خادعة في عناوينها ولافتاتها تروج للاصطلاح الخاطئ بأن أمريكا هي راعية الحرية والديمقراطية.

مثل هذا الادعاء يسقط ويتهاوي بمجرد سوق بعض المعطيات البالغة الدلالة: في البلدان التي شهدت ثورات شعبية أو لا تزال تشهد والتي تعتبر حليفة للولايات المتحدة مثل مصر وتونس واليمن والبحرين والأردن مورست عمليات تزوير فاضحة تعطي الرئيس أو الحزب الحاكم

نسبة ٩٩٪ حتى وإن ظهرت هناك نسب أقل كنوع من الديكور أو التزييف، الانتخابات الأخيرة لمجلس الشعب المصري ومن قبله مجلس الشورى دالة قاطعة على هذه الحقيقة حقيقة التزوير بعلم ومعرفة الولايات المتحدة.

المدهش أن «راعية» الديمقراطية في العالم الولايات المتحدة احتلت في هذه الانتخابات المصرية موقع شاهد الزور بمسارعتها إلي إضفاء الشرعية عليها وعلي نظام داس الديمقراطية بأحذيته الأمريكية واعتمد الأداة الأمنية القمعية والباطشة لخنق الحرية وقمع الديمقراطية.

لو كانت الولايات المتحدة جادة في رعايتها ودعمها للديمقراطية لما سمحت منذ عهد «ريجان» وحتى «أوباما» لشريكها النظام المصري أن يمارس هذا التزوير الفاضح.

هذا المثال الصارخ علي أعدم جدية الولايات المتحدة في كل العهود الديمقراطية والجمهورية في دعم خيار الديمقراطية وجد تجلياته في مصر وتونس وفي اليمن وفي الأردن التي جرت فيها انتخابات نيابية أو رئاسية.

لذلك فواقع الحال هو أن الولايات المتحدة لو كان لديها النزر اليسير من الحرص علي تعميم الديمقراطية لما تحالفت مع أنظمة استبدادية لا تكتسب شرعيتها من الشرعية الدستورية. العوامل المحلية هي التي حركت الطاقات الشعبية وكانت وما انفكت تلعب دوراً حاسما في خارطة التفاعلات في الدول العربية وأي قراءة لخارطة هذه العوامل ستوفر علي الراصد والمتابع والمحلل عناء البحث الطويل والمضني عن العوامل والأسباب الحقيقية الكامنة خلف ما حدث ويحدث في العديد من الدول العربية.

العامل الأول: يتعلق بالنسبة المرتفعة للشباب من بين السكان في المجتمعات العربية، هذه النسبة تصل إلي ٦٧٪ من هم دون الثلاثين عاما

من العمر حسب تقديرات تقرير البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة عام ٢٠٠٦، والمعطي الأكثر دلالة نسبة الشبان، حيث إن عدد الشباب ممن تتراوح أعمارهم من ١٥ إلي ٢٤ شكلوا نسبة ٢٠,٥٪ من إجمالي السكان أي ما يوازي ٣٧ مليون شاب من أصل ١٨٠ مليون نسمة.

هذه النسبة أصل إلي ٢٠٪ في دول مثل اليمن ومصر ولبنان والعراق والمغرب والسودان وسوريا وتونس والجزائر وسلطنة عمان والسعودية.

بعض الإحصاءات التي تأخذ معيارا عمريا واسعا توصلت إلي معطيات تظهر أن حجم الشباب بين مجموع السكان يصل إلي أكثر من ٥٠٪ الحالة المصرية تؤشر علي ذلك حيث يمثل الشباب ٥٧٪ وفي المغرب ٥٠٪ وكذلك السعودية.

العامل الثاني: التهميش والإقصاء يقف الشباب في الوطن العربي في مقدمة الشرائح والطبقات الاجتماعية التي تتعرض للتهميش السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وقد نجم عن هذا التهميش مجموعة من الأزمات الاجتماعية الحادة لعدم وجود فرص العمل وعدم توفر السكن وبالتالي العجز عن الزواج وبناء أسرة، ونجم عن هذه الأزمات حالة من الإحباط ومشاعر الاغتراب وكذلك فقدان الأمل في الحاضر والمستقبل.

هذه الأزمات وجدت تجليات لها في العديد من المجالات:

البطالة التي تعد أكثر الأزمات الاجتماعية حدة وباعثه علي الإحباط، من المعطيات التي تعرضت لنجم البطالة يتضح أن معدل البطالة السنوي في العالم العربي بلغ حسب إحصاءات منظمة العمل الدولية ١٠-١٢,٢٪ هذه النسبة ترتفع أكثر بين الشباب، ويؤخذ من بعض التقديرات أنها وصلت إلي أكثر من ١٢ مليونا في العالم العربي وتتفاوت نسبة البطالة في

صفوف الشباب من دولة إلي أخري، فبينما تبلغ هذه النسبة ٢٥٪ في مصر تبلغ في الجزائر ٣٠٪ مقابل ١٢٪ في البحرين أما في فلسطين فتصل هذه النسبة إلي ٥٠٪.

العامل الثالث: التهميش السياسي: هذا التهميش السياسي أدي إلي نتائج وخيمة، من بين ما أدي إليه الحؤول عن تفاعل الشباب مع الأحداث المحلية أو الإقليمية أو الدولية وبالتالي حرمانه من المشاركة السياسية إما لوجود أنظمة استبدادية وديكتاتورية تحظر المشاركة السياسية الأوسع، أو لأن الأحزاب السياسية المصرح بها في عدد من الدول العربية تحولت إلى مجرد لافتات وصحف ناطقة بلسانها وقيادات عاجزة عن استيعاب هذه الطاقات الشبابية حتى تسهم في تفعيل وديناميةعمل هذه الأحزاب.

لكن هذا الشباب الذي لم يجد في هذه الأحزاب ساحة لتأكيد ذاته وتفجير طاقاته وصهرها في بوتقة العمل السياسي وجده في موضع آخر أي منظمات المجتمع المدني جمعيات العمل المدني والمنظمات غير الحكومية.

العامل الرابع: توظيف وسائل الاتصال الاجتماعي أي الاستخدام الايجابي لتكنولوجيا الاتصالات أي شبكة المعلومات والبريد الالكتروني والانترنت والفيس بوك من أجل التواصل بين الشرائح الشبابية في القطر الواحد أو مع نظرائها في الأقطار العربية الأخرى.

إضافة إلي ذلك ما يتاح وبشكل غير مسبوق من التدفق الحر للمعلومات عبر الفضائيات وعبر الانترنت، هذه المعلومات أصبحت في متناول الجميع وعلي الأخص الشباب مما أسس لوعي سياسي واجتماعي وثقافي أعمق وأوسع وأشمل.

لكن هناك نتيجة هامة لا بد من تأكيدها لمثل هذا الاطلاع علي ما يدور محليا وإقليميا ودوليا في المجالات المختلفة السياسية والثقافية والعلمية والاجتماعية، وهي أن هذا الاطلاع قاد إلي مزيد من آفاق المعرفة وإلي عقد مقارنات بين الواقع المحلي ونظيره في البيئة الإقليمية والدولية وكانت محصلتها الاقتناع بضرورة العمل علي تغيير الواقع.

علي ضوء ما سبق نقول بجرأة علمية موضوعية إن العوامل الداخلية كانت ولا تزال المؤثر الرئيسي في اندلاع الانتفاضات وفي هذا الحراك الشبابي الذي أحدث ولا يزال يحدث التغيير في الأقطار العربية.

توقع العديد من المحللين والخبراء السياسيين حدوث إضطرابات واسعة النطاق في العالم العربي ولكنهم لم يتوقعوا أبداً أن تلك الإضطرابات ستؤدي إلى ثورات ناجحة ضد الحكومات القمعية والدول البوليسية التى رسخت وجودها فى العالم العربي.

لا عجب أن تهتز السياسة الخارجية الأمريكية أثناء وبعد ثورة ٢٥ يناير. فقد مضى ما يقرب من ٣٠ عاماً من الاستبداد والديكتاتورية في عهد الرئيس السابق حسنى مبارك، كانت الحكومة الامريكية ترى فى تلك الفترة استقرار و أمن (للحفاظ على معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل)، فقد اتجهت الحكومة الأمريكية ضد مبادئها وأهدافها المعلنة وبدلا من دعم الحرية وتعزيز الديمقراطية إذا بها تدعم الحكام العرب الديكتاتوريين.

لقد أستطاعت الثورتان المصرية والتونسية أن تشككا في حكمة السياسة الخارجية الأمريكية خلال ال٣٠ عاماً الأخيرة ، وأتضح أن الولايات المتحدة الأمريكية، التى تتحدث دائما باعتبارها بطلة الحرية والديمقراطية، قصيرة النظر للغاية.

الشبكات الاجتماعية أثبتت أنها أكثر قوة من القوى السياسية:

لقد كشفت الثورة المصرية للعالم قوة الشبكات الاجتماعية فى الآونة الأخيرة، وكيف أصبحت المواقع الإلكترونية الاجتماعية مثل الفيس بوك وتويتر مواقع للتعبير عن الحرية، ونظراً لشيخوخة الحكام العرب سياسياً فقد استغل الشباب دهاء الإنترنت وأجهزة الحاسب الآلى وتكنولوجيا الهواتف المحمولة فى قيادة ثورة ناجحة، بحيث أصبح تطور تكنولوجيا الإتصالات في الدول العربية كابوساً للحكام العرب.

لقد أظهرت تجربة ثورة ٢٥ يناير المصرية إرادة الشعب المصرى التى لا تلين ولا يستطيع احد الإستهانة بها ، فإذا أراد هذا الشعب التجمع مرة أخرى فسيتمكن من ذلك وبشكل سريع. ونرى الآن الحكام العرب في باقي الدول العربية يتخوفون من تكرار تجربة ٢٥ يناير داخل بلادهم.

السياسة الخارجية الامريكية بحاجة إلى مراجعة:

والآن نستطيع أن نُقر بقدرة وقوة الشعب المصري في إنجاح ثورتهم، كما نُقر بأن السياسة الخارجية الأمريكية بحاجة إلى مراجعة وذلك لسبب واحد وهو أنه قد بدا واضحاً أن كل أهداف الولايات المتحدة تصب في بقاء مبارك فى الحكم (حسب قوله فإن البيض الامريكي كله فى سلة مبارك). فقد شاهدنا خلال ثمانية عشر يوماً من الإضطرابات والمظاهرات تصريحات متضاربة لأوباما وكلينتون و جون بايدن ....وغيرهم بشأن الثورة المصرية.

وهذه الثورة العظيمة قد كشفت حقيقة الولايات المتحدة أنها ضعيفة، عاجزة، متحيرة، مترددة، و أنها في بعض الأحيان تنحاز للجانب الخطأ. ونأمل أن تكون الحكومة الأمريكية قد أدركت الآن أنه مهما كانت الحكومات العربية صلبة ومترسخة كما كانت تظن فى حكومة مبارك، فإن

هـذه الحكومـات يمكـن أن يتـم انهـاء وجودهـا خـلال ثمانيـة عـشر يومـاً مـن خـلال الإنترنـت، وهـذا مـا بـدت ملامحـه واضحـة في الثـورة المصريـة ومـن الممكـن أن يحـدث فى أى بلـد عـربي أخـر.

التدخل الأمريكي يسرق الثورات والثروات العربية.

بعـد فـترة صمـت مشـبوهة مـن قبـل الادارة الأمريكيـة وأوروبـا عـلي مجـازر نظـام القـذافي ضـد شـعبه الـذي ثـار عليـه ، بـدأت محـاولات أمريكيـة للالتفـاف عـلي الثـورات العربيـة في كل مـن مـصر وتونـس وليبيـا تسـتهدف في نهايـة المطـاف الحفـاظ عـلي ثوابـت المصالـح الأمريكيـة وهـي : ضـمان تدفـق النفـط بسـعر رخيـص وحمايـة اسرائيـل والحفـاظ عـلي تفوقهـا كفزاعـة عسـكرية لقمـع العـرب .

هـذه المحـاولات الغربيـة للالتفـاف عـلي الثـورات الشـعبية وضـمان ألا تؤثـر عـلي المصالـح الغربيـة ، فشـلت في مـصر وتونـس حتـي الأن، لأن الثـورة الشـعبية فاجئتهـم كـما أنهـا كانـت ثـورات بـلا رأس يمكـن التفـاوض معـه ، والأهـم أن مسـئولين مـن النظـم السـابقة لا يزالـون يمسـكون بلجـام السـلطة ، ولكـن التدخـل الأمريـكي ظهـر بوضـوح في ليبيـا تحديـدا لأنهـا دولـة نفطيـة .

فالغـرب يريـد النفـط الليبـى ويخـشي مـن صعـود قـوي إسـلامية أو وطنيـة للسـلطة تضـع قيـودا عـلي تدفـق هـذا النفـط للغـرب أو ترفـع سـعره ، ولا ينـسي أن هـذا النفـط الليبـي كان الوحيـد (ومعـه الإيـرانى) الخـارج عـن السـيطرة المبـاشرة لواشـنطن ، وإدارة شركاتهـا العابـرة للقـارات .

ولهـذا نشـطت الاتصـالات الأمريكيـة بالثـوار في شرق ليبيـا ، وسربـت معلومـات عـن تواجـد عسـكري أمريـكي وبريطـاني وفرنـسي في مـدن الـشرق لتدريـب الثـوار (!) ، فضـلا عـن محـاولات غربيـة لسرقـة الثـورة عـبر الحديـث

عـن تدخـلات عسـكرية غربيـة في ليبيـا بدعـاوي «ديمقراطيـة» و«إنسـانية» وتحـت سـتار البنـد السـابع للأمـم المتحـدة المتعلـق بإباحـة العمـل العسـكري ، لـزرع تواجـد عسـكري أمريـكي في هـذه المنطقـة العربيـة الحساسـة .

فالولايـات المتحـدة زعمـت إنهـا تتواصـل مـع ممثلـين عن ثـوار ليبيـا الذين سـيطروا عـلى مزيـد مـن المـدن، وتوجهـوا لتشـكيل هيئـة تـشرف عـلى المرحلـة الانتقاليـة، وقالـت وزيـرة الخارجيـة الأميركيـة هيـلاري كلينتـون إن حكومتهـا «مسـتعدة» لتقديـم «كل شـكل مـن أشـكال المسـاعدة» للمحتجـين عـلى نظـام معمـر القـذافي ، كـما هـددت أمريـكا بعمـل عسـكري ضد ليبيـا ، وهنـاك توقعات بفـرض حظـر تجـول فـوق ليبيـا كـما حـدث مـع العـراق قبـل إحتلالـه .

ووزارة الدفـاع الأمريكيـة (البنتاجـون) أعلنـت يـوم ٢٤ فبرايـر الجـاري «اسـتعدادها الكامـل للتدخـل العسـكري في ليبيـا لإعـادة الوضـع الأمنـي إلى طبيعتـه، ووقـف حمامـات الـدم التـي تجـري في البـلاد بعـد تلقيهـا معلومـات عـن جرائـم إبـادة جماعيـة ترتكـب ضـد المدنيـين الليبيـين» ، نقلـت شـبكة CNN عـن مسـئول عسـكري أمريـكي رفيـع الخميـس، إن وزارة الدفـاع (البنتاجـون) تنظـر في «جميـع الخيـارات» المحتملـة .

كـما جـري التمهيـد للسـيناريو الأمريـكي بالتدخـل والغـزو بقـرارات مـن مجلـس الأمـن الـدولي بفـرض عقوبـات ضـد نظـام القـذافي، وأحيـل الملـف الليبـي للمحكمـة الجنائيـة في لاهـاي، لخلـق مـبررات قنونيـة ودوليـة تبيـح التدخـل العسـكري وتضمـن مباركـة الأمـم المتحـدة لـه !.

بـل وكشـف دبلومـاسي ليبـي لصحيفـة (أوبزرفـر) الباكسـتانية أن قـوات أمريكيـة وفرنسـية وبريطانيـة دخلـت مناطـق «المتمردين» - في إشـارة للثـوار - في ليبيـا، وأنهـا تدربهـم عـلى إسـقاط النظـام هنـاك ، وحراسـة مواقـع النفـط التي

أستولوا عليها في شرق ليبيا ، وقالت أن الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا نشروا عدة مئات «من مستشاري الدفاع» لتدريب ودعم القوى المناهضة للقذافي في شرق ليبيا الغنية بالنفط حيث « الجماعات المسلحة المتمردة « .

وقال مسؤول ليبي طلب عدم الكشف عن هويته ان الولايات المتحدة ومدربو الجيش البريطاني ارسلوا في يومي ٢٣ و٢٤ فبراير الجاري ليلا قوارب تابعة للبحرية الأمريكية والفرنسية وسفن حربية صغيرة قبالة الموانئ الليبية بنغازي وطبرق حيث تم إنزال هذه القوات .

واضافت الصحيفة تقول أن القوات الغربية التي هبطت في الأراضي الليبية تستعد حاليا لتأسيس قواعد تدريبية للميليشيات المحلية بهدف مساعدتها في السيطرة الفعلية على المنطقة الغنية بالنفط ومواجهة أي ضغط من قبل القوات الموالية للقذافي من القادمة من طرابلس.

أما خطورة هذه التحركات الأمريكية والغربية فهي أنها تسعي لسرقة الثورة من شعب ليبيا من جهة وربما تسند الفضل في إنهيار حكم القذافي للغرب - كما فعلوا مع صدام حسين - وليس الشعب ، والأخطر أنها قد تدفع الليبيين للالتفاف حول القذافي واستغلال هذا الاخير هذا التدخل الغربي لإفشال الثورة أو تعزيز مزاعمه عن أن ما يجري ليس ثورة وإنما تدخلات أجنبية لقلب نظام حكمه!.

وقد عبر خبراء قانون - منهم أستاذ القانون الدولي والدبلوماسي المصري السابق د.عبد الله الأشعل - عن خشيتهم من أن يكون قرار مجلس الأمن، الذي تم اتخاذه بشأن تطورات الأوضاع السياسية في ليبيا، مدخلاً لتدخل عسكري أمريكي مباشر في الشأن الليبي والتحكم بمصيره.

وأوضح «الأشعل» أن قرار مجلس الأمن أشار إلى ثلاث نقاط مهمة: الأولى أن العقوبات ضد القذافي شخصيا وليست ضد ليبيا، والثانية إحالة ملف ليبيا إلى الجنائية الدولية، كما أن القرار لم يستبعد الخيار العسكري ضد القذافي على الرغم من تحفظ الصين، وهذا يشير إلى طبيعة المخطط الأمريكي الكبير في المنطقة، فهي في الوقت الذي تؤيد فيه الثورات العربية فإنها تريد أن تتحكم في نهايات هذه الثورات حتى لا تنفلت الردود العربية تجاه أمريكا وإسرائيل، لذلك لا أستبعد أن تغزو أمريكا ليبيا بشكل مباشر، أو أن تقوم بضربات عسكرية ضد القذافي وقواعده العسكرية بثمن هي التي تقدره».

وأضاف: «إن أمريكا تفكر كيف تضبط الثورة المصرية حتى لا تصل هذه الثورات إلى نتائج لا ترضاها هي ولا إسرائيل، أي هم يبحثون كيفية السيطرة على الثورات دون وقفها».

وأشار الأشعل إلى أن غياب مؤسسة الجيش في ليبيا يثير كثيرا من المخاوف بشأن علاقة واشنطن بالثورة الليبية، وقال: «نحن في مصر لدينا جيش، بينما في ليبيا لا يوجد هذا الجيش أصلا، من هنا فإن العلاقة الأمريكية ستكون مفتوحة مع الثورة مباشرة.

ففي مصر مثلا أرسلت أمريكا لجنة لتقصي الحقائق في أحداث ٢٥ كانون ثاني (يناير) من دون أن يطلب منها أحد ذلك، والمسؤولون الأمريكيون يتقاطرون على عمرو موسى كأنه الرئيس المحتمل، أما في ليبيا فالأمور مختلفة فالجيش فيها غير موجود، وهي لا تستطيع أن تقاوم، وهذا يدفعني إلى ترجيح خيار الاحتلال الأمريكي المباشر لليبيا»، على حد تعبيره.

الثوار يرفضون التدخل الأجنبي

ولهذا تحركت أطياف من الثوار الليبيين في عدة مدن محررة في الشرق لرفض هذا التدخل العسكري الأمريكي أو الغربي مؤكدين أنهم كفيلون بإنهاء حكم القذافي ودعوا الغرب لو أراد المساعدة أن يقف علي الحياد أو يدين مجازر القذافي ، فيما دعا كتاب ليبيون الغرب لو أراد المساعدة التشويش علي الطائرات الليبية كي لا تضرب المحتجين في المدن المختلفة .

ونفى وزير العدل الليبي المستقيل مصطفى عبد الجليل، أحد قادة الحركة الاحتجاجية في ليبيا وجود أي مشاورات مع أي جهة أجنبية بما في ذلك الولايات المتحدة، ردًا على ما ذكرته وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون عن تواصلها مع المعارضة شرقي البلاد.

وأضاف في مقابلة مع فضائية «العربية» ردًا على كلام الوزيرة الأمريكية: «لم أسمع بذلك»، وتابع: «نحن لن نرضى بأي تدخل أجنبي وأي جندي سيلقى نارا أشد وطأة مما وجدها جنود ومرتزقة القذافي»، في إشارة رفض لأي تدخل عسكري من الخارج.

وأثنى عبد الجليل على شباب الثورة في ليبيا، مؤكدا أن «لا احد سيسرق ثورتهم «, وقال: «نحن لن ننسى فضل الثوار والشهداء في تحرير البلاد لاسيما الشباب الليبي ومنهم من سجن ومنهم من قضى نحبه».

كما أعلنت جماعة الاخوان المسلمين في ليبيا معارضتها لأي تدخل دولي ، وقالت – في بيان – أن بعض الدول تتحرك لفرض إجراءات دولية لتحل هذه الأزمة على طريقتها،تارة بالتهديد بالتدخل العسكري ، وبالخيارات المفتوحة تارة أخرى و»إننا نرفض بشدة أية إجراءات من شأنها أن تكون حصارا للشعب الليبي أو إنتقاصا لسيادته على أرضه أو تهديدا لحريته في وطنه « .

وحرص خطباء مساجد الجمعة في بنغازي وغيرها من المدن المحررة من نظام القذافي علي تاكيد رفضهم التدخل العسكرى من أى دولة عربية أو أجنبية وقال الشيخ سالم الجابر أن «أى دولة ستدخل عسكريا سيبعث فينا عمر المختار من جديد، ويطيح بالنظام والدول الأجنبية « .

إذ يدرك الثوار في ليبيا تجربة العراق جيدا ، ويدركون أن واشنطن وباريس ولندن وروما ، لا يشغلهم الثورة ويريدون فقط الوصول إلى منابع النفط وبنفس السيناريو العراقى ، وبعد أن يصلوا ويفرضوا سيطرتهم باسم - ذريعة - «الديمقراطية وحقوق الإنسان» سيسعون لاستخدام «قرضاي» أو «جلبي» أخر في ليبيا يضمن مصالحهم النفطية .

فلوبي شركات النفط الأمريكية الذي يلعب دورا مؤثرا علي السياسة الأمريكية يقدر الاحتياطى النفطى الليبى بـ ٢,٣٪ من الاحتياطى العالمى ، واحتياطى الغاز هو ٤٩ مليار قدم مكعب ، وأرباحها ستصل إلى ٢٠٠ مليار دولار ، وهو أمر يستحق التدخل والسعي لتجيير أو تحييد الثورة لصالح الغرب .

كما المنطقة التى يتواجد فيها موانى تصدير النفط هى ما يعرف بحوض سرت وهى موانى الحريقة والبريقة والزويدية ورأس لانوف والسدرة ، أما المناطق الغنية بالنفط فهى منطقة (بنغازى) و(البيضاء) ، وهي المناطق التي شهدت اندلاع الشرارات الأولى للثورة .

وأكثر ما يخشاه الغرب هو إما حدوث انخفاض في صادرات النفط الى ما يقرب النصف (ليبيا تنتج ١,٦ مليون برميل يوميا) بما يهدد إمدادات النفط والغاز التي تذهب لأمريكا وأوروبا ، أو ارتفاع اسعاره التي وصلت ١٠٠ و١١٠ دولار لأكثر من١٥٠ و ٢٠٠ دولار للبرميل الواحد، الامر الذي

سينسف كل المحاولات التي تبذل حاليا، لاخراج الاقتصاد الغربي من حال الركود الذي يعيش فيه حاليا.

اسرائيل تشجع التدخل الأمريكي !

وقد دخل الصهاينة علي الخط وحثوا أمريكا علي التدخل العسكري في ليبيا تحقيقا لمصالحهما معا ، وكتب (غيورا أيلاند) وهو جنرال احتياط والرئيس الأسبق لشعبة الاستخبارات العسكرية و«مجلس الأمن القومي» في صحيفة يديعوت أحرونوت» ٢٧ فبراير الجاري تحت عنوان (على الولايات المتحدة والناتو التدخل في ليبيا لتعزيز قوة ردعهما في الشرق الأوسط) يقول أنه : «لا يمكن للولايات المتحدة ودول أوروبا المجازفة بسقوط ليبيا في نهاية المطاف في قبضة عناصر إسلامية متطرفة، وذلك لثلاثة أسباب مهمة هي: أولاً، قرب ليبيا من أوروبا؛ ثانياً، ما تملكه من ثروة نفطية؛ ثالثاً، احتمال أن تكون تملك ترسانة أسلحة كيماوية».

وأضاف :» أن حلف الناتو يمكنه أن يغير الأوضاع في ليبيا رأساً على عقب في غضون فترة زمنية قصيرة، ولعل أول شيء يستطيع الإقدام عليه هو السيطرة على الأجواء الليبية بهدف منع القذافي من استخدام سلاحه الجوي لمهاجمة المدنيين أو لنقل قواته العسكرية» .

وزعم الجنرال الصهيوني «أن قيام الحلف بإرسال قوات تدخل برية لن تكون عملية معقدة. وخلافاً لما حدث في السابق، في إبان التدخل في كل من الصومال وأفغانستان والعراق، فإن هذه القوات لن تعتبر قوات احتلال وذلك لأن الشعب الليبي نفسه يطلب نجدة كهذه» !؟.

واضاف : «إن هذه الخطوات هي أهم من المساعدة المباشرة في إسقاط نظام القذافي، وهي خطوات ضرورية من أجل بناء قوة الردع

الأميركية وحلف الناتو في المنطقة، إزاء احتمال تعرّض أنظمة أخرى، مثل الأردن والبحرين وربما السعودية، إلى الاهتزاز في المستقبل».

الموقف الأمريكي «البهلواني» من الثورات العربية

لم تخف الولايات المتحدة الأمريكية صدمتها من سرعة انهيار نظام الرئيس المصري حسني مبارك الذي كان من أكبر أنظمة العالم العربي موالاة لها ولم يختلف معها أحيانا إلا بشأن ما يتعلق بالمحافظة على استمراره, حيث كانت واشنطن تتوقع حدوث اضطرابات تؤثر على اسقرار النظام وطالبت بفتح الباب أمام المعارضة بشكل أكبر؛ الامر الذي كان مبارك يعتبره تهديدا لكرسيه, وطبعا حملة مباغر النظام السابق من الإعلاميين صوروا الامر على أنه وطنية ورفض للتدخل الأجنبي رغم أن نفس النظام كان يستجيب لكل ما تمليه عليه واشنطن بشأن القضية الفلسطينية والموقف من حماس وغلق قطاع غزة, والعلاقات مع الكيان الصهيوني, وهو القضية الاهم بالنسبة للولايات المتحدة في المنطقة, كما أن نظام مبارك وقف ساكنا أمام غزو العراق وممارسات الاحتلال ضد شعبه؛ من هنا كان موقف واشنطن متأرجح في بداية الثورة بين الاستجابة لمطالب الثوار بشأن الإصلاح وبين موافقتها على جدية الخطوات التي اتخذها مبارك في هذا الاتجاه قبل تنحيه؛ فمرة تقول إنه يجب أن يبدأ نقل السلطة في مصر فورا ومرة تقول إنها تثق في أن إجراءات نقل السلطة قد بدأت في مصر, وهو ما جاء على لسان مبعوثها الذي حاول أن يطمأن الرأي العام على مجريات الامور ويشيد بتوجه نظام مبارك للإصلاح.

أما في ليبيا فالمشهد كان أكثر مأسوية حيث صمتت واشنطن تماما على ما يجري, ثم خرجت بتصريحات تعبر عن قلقها قبل أن تفوح رائحة

جرائم القذافي ضد شعبه فتقرر إرسال قطع حربية إلى البحر الابيض وهو وضع إن دل فإنما يدل على أن تفكيرها ينصب على حماية مصالحها وتدفق البترول إليها بصرف النظر عن الاوضاع الإنسانية, لقد فرضت الولايات المتحدة حظرا على الطيران فوق ليبيا أيام أزمة لوكيربي التي راح فيها المئات من أصحاب «البشرة البيضاء», أما الآن والآلاف يقتلون من أبناء «البطة السوداء» في ليبيا فهي تتردد في فرض هذا الحظر وتتحجج بأعذار واهية, وتفكر في كيفية التدخل العسكري وهو أمر يرفضه الثوار قبل القذافي لأنه سيصبح احتلالا آخر لدولة عربية للسيطرة على نفطها وتتكرر المآسي التي حدثت في العراق..

إن موقف أمريكا من الحكام المستبدين في المنطقة تدعو للاندهاش من «النظام الديمقراطي» الذي جيش الجيوش وأدخل العالم كله في سرداب مظلم قبل عدة سنوات بدعوى نشر «الحرية والديمقراطية» وأسفرت الحرب عن سقوط نظام «دكتاتوري» في العراق وإقامة نظام «طائفي» وتفتيت البلاد شيعا وأحزابا وتدمير اقتصادها وبنيتها الأساسية مع بقاء بقية الانظمة الدكتاتورية التي ترتبط مع واشنطن بمصالح عميقة والتي لم تسقط إلا بأيدي شعوبها بعد أن فاض بها الكيل, والآن تأتي أمريكا لمحاولة اختراق هذه الثورات وإملاء شروطها عليها وتحذيرها من «الرجعية والتطرف», في إشارة للتيار الإسلامي, الذي تعرض للإبعاد والظلم في عهد الانظمة الموالية لها دون ان تتحرك أو تبدي اعتراضا ويوم أن أصبح الشعب من حقه أن يختار توجه له رسائل التحذير والتهديد والتخويف..

إن المهم لواشنطن في المنطقة العربية هو الحفاظ على أمن «إسرائيل» وتأمين تدفق النفط وتحجيم الإسلاميين حتى لا يهددوا مصالحها, أما حرية

الشعوب ورفاهيتها وتقدمها فلا يهمها من قريب أو بعيد لأنها ببساطة لا تهم المواطن الأمريكي النفعي الذي لا يعلم ما يدور حوله إلا إذا أثر على حياته اليومية؛ فعندما هوجم في عقر داره في ١١ سبتمبر التفت للعالم العربي وبدأ يسأل عن الحكام العرب؟ والإسلام؟ ولماذا يكرهوننا ؟ وعندما غزت بلاده العراق لم يعترض حتى رأي جثث الجنود الأمريكيين تتوالى داخل الصناديق, هنا طالب بوقف الحرب, وهو ما حدث في أفغانستان كذلك..كانت للولايات المتحدة من قبل قرون استشعار قوية تعرفها بمقدم الثورات فترتب معها وتقدم من تريده للظهور حتى قبل اندلاع الثورة, أما الآن فعلامات الانهيار بدت واضحة على جهاز المعلومات الأمريكي الذي فوجئ بالهزة التي تعصف بالعالم العربي دون ترتيب مسبق لإعداد الحكام القادمين والاطمئنان على ولائهم..

الثورات في العالم العربي

أعدّ مركز أبحاث الأمن القوميّ في تل أبيب دراسة مفصلة عن الربيع العربيّ تطرّق فيها الباحثون إلى تأثيرات الثورات العربيّة في عددٍ من الدول العربيّة على الدولة العبريّة، وقد أشرف على الدراسة الجنرال المتقاعد غيورا آيلاند، رئيس مجلس الأمن القوميّ السابق، والذي يعمل باحثًا كبيرًا في المعهد المذكور.

قالت ورقة العمل إنّ التغييرات التي طرأت على مصر بعد خلع الرئيس السابق، حسني مبارك، هي صغيرة جدًا مما كان متوقعًا عندما عمّت المظاهرات المدن المصريّة، قائلاً إنّه لم يحدث أيّ تغيير سوى إبعاد مبارك عن سدة الحكم، وبرأيه فإنّ الجماهير المصريّة التي قادت الثورة تريد تحقيق ثلاثة أمور: الانتقام من مبارك وعائلته، التمتع بالحريّة

وتحسين الأوضاع الاقتصاديّة، وزاد أنّ النظام العسكريّ الحاكم عرف كيف يُشبع غريزة المصريين بالنسبة لمبارك وبالتالي سارع إلى مقاضاته، أمّا بالنسبة للحريّة، فقد وعد النظام الجديد بذلك، ولكنه حتى الآن لم يُخرج ذلك إلى حيّز التنفيذ، وبالنسبة للمطلب الثالث، قال آيلاند إنّ النظام الجديد لم يعد المواطنين المصريين بتحقيقه.

وبرأيه، فإنّ الوضع الاقتصاديّ سيكون المشكلة المفصليّة التي سيضطر النظام القائم والذي سيليه بعد الانتخابات إلى معالجتها، إذ أنّ الاقتصاد المصريّ يرتبط بعدّة عناصر، تتعلق بصورة مباشرة أو غير مباشرة بالدولة العبريّة: السياحة، بما في ذلك إلى سيناء، تصدير الغاز، الأرباح من قناة السويس والمساعدات التي تتلقاها مصر من الولايات المتحدّة الأمريكيّة، ويستنتج الجنرال الإسرائيليّ أنّ مصر لا يمكنها بأيّ حال من الأحوال التنازل عن هذه الأمور المربحة اقتصاديًا، وبالتالي فإنّ النظام لا يمكنه المخاطرة بإلغاء اتفاق السلام مع إسرائيل، لأنّ ذلك سيؤدي إلى وقف المعونات الأمريكيّة للقاهرة والتي تصل إلى ١,٣ مليار دولار في السنة، كما أنّ أمريكا سترفض حينها شطب الدين المستحق لها من مصر والذي يصل إلى مليار دولار، وعليه، واصل الباحث، فإنّ إسرائيل لا يجب أنْ تكون قلقة من تغيير جوهريّ في العلاقات مع مصر، على حد تعبيره.

مع ذلك، لا يمكن التغاضي عن القضيّة الأمنيّة، ذلك أنّ السيطرة المصريّة على شبه جزيرة سيناء باتت هشّة للغاية، لافتًا إلى أنّ عمليات التهريب ستزداد، كما أنّ دخول متسللين إلى إسرائيل عن طريق الحدود سترتفع، بالإضافة إلى ذلك، فإنّ محاولات التنظيمات التي أسماها بالإرهابيّة ستتعاظم لتنفيذ عمليّات ضدّ أهداف إسرائيليّة، ولكنه أشار

إلى أنّ الحديث هنا يدور عن مسائل تكتيكيّة فقط. وبحسبه فإنّ القضيّة الجوهريّة تتعلق بالفرضيّة التي لازمت الدولة العبريّة على مدار ٣٢ عامًا والتي تؤكد على أنّه لن تندلع حربًا في أيّ حالٍ من الأحوال بين مصر وإسرائيل، وهذا الوضع سمح للدولة العبريّة بشن العدوان على لبنان مرتين وشن العدوان على الضفة الغربيّة في العام ٢٠٠٢ وعلى قطاع غزة في أواخر ٢٠٠٨ وأوائل ٢٠٠٩، كما أنّ السلام مع مصر أدّى إلى تخفيض ميزانيّة الأمن في الدولة العبريّة منذ العام ١٩٧٤ الأمر الذي حوّل إسرائيل إلى دولة مزدهرة اقتصاديًا، على حد قوله.

وأشار إلى أنّ موقف المستوى الأمنيّ في تل أبيب، والذي يُعرض على المستوى السياسيّ يقضي بأنّه لا يوجد أيّ احتمال لاندلاع حرب مع مصر، إلا في حال حدوث تغيير إستراتيجيّ، وزاد آيلاند متسائلاً: هل ما حدث بمصر في الأشهر الأخيرة هو بمثابة تغيير إستراتيجيّ؟ الجواب على ذلك لا يمكن إعطاؤه الآن، مشيرًا إلى أنّه إذا قرر الجيش المطالبة بزيادة ميزانيته بسبب الجبهة مع مصر، سيؤدي الأمر إلى توقف النمو الاقتصاديّ في الدولة العبريّة، وخلص إلى القول إنّ النظام المصريّ، حتى لو كان معاديًا جدًا لإسرائيل لن يجرؤ على خوض حرب معها أو تغيير العلاقات الاقتصاديّة والسياسيّة بسبب المعونات الأمريكيّة التي لا يقدر على تحمل خسارتها، على حد تعبيره.

أمّا في ما يتعلق بسوريّة فقد رأت أنّ موجة الاحتجاجات تتعاظم يومًا بعد يوم، ولكن بالمقابل لا توجد إشارات إلى قرب نهاية نظام الأسد، لافتةً إلى أنّ إسرائيل لا تقدر على التأثر ولا تريد التأثير على مجريات الأمور في هذا البلد العربيّ، ولكنْ بموازاة ذلك، فإنّ كل تغيير سيحصل

في سوريّة سيؤثر مباشرةً على تل أبيب، وبحسبها فإنّ السيناريو الأول هو بقاء الرئيس الأسد في منصبه لسنوات طويلة، وفي إسرائيل العديد من الجهات الأمنيّة والسياسيّة ترى في هذا السيناريو الأفضل، لأنّ صنّاع القرار في تل أبيب يعرفون الرئيس السوريّ، وكشفت الدراسة النقاب عن أنّ رئيس الوزراء الإسرائيليّ الأسبق، أرئيل شارون، رفض مبادرة لاستغلال عزلة سوريّة بعد اتهامها في العام ٢٠٠٥ بقتل الحريري والضغوط التي مورست عليها لسحب جيشها من لبنان بهدف إضعاف الأسد، والعمل على إسقاطه من الحكم، وبحسبها فإنّ شارون قدّر بأنّ البدائل التي ستحل مكان الأسد ستكون سيئة جدًا للدولة العبريّة، وبالتالي، زادت الباحثون، أنّه في حالة بقاء الأسد في الحكم فإنّه سيضطر إلى استثمار جميع جهوده لتقوية حكمه في الداخل، وبزيادة جهوده للحصول على اعتراف دوليّ، وفي هذه الظروف فإنّه من المستبعد جدًا أن يلجأ للخيار العسكريّ ضدّ إسرائيل، كما أنّه من غير المستبعد أنْ يُخفف المساعدات العسكريّة التي يُقدمها لمنظمة حزب الله اللبنانية، ولفتت الدراسة إلى أنّ السيناريو المذكور لن يؤدي إلى تغيير فرضيّة العمل الإسرائيليّة بالنسبة لسوريّة، ولكن إذا تحقق فإنّ الهدوء الذي يُميّز الحدود الشماليّة سيستمر بوتيرةٍ عاليةٍ، على حد تعبير الدراسة. أمّا السيناريو الثاني الذي ناقشه الباحثون في الدراسة فيقول إنّ سقوط نظام الأسد سيُدخل سوريّة إلى حالة من الفوضى الداخليّة، وهذا الوضع سيُضعف سوريّة، ولكن بالمقابل سيزيد من قوة إيران فيها، وسيزيد من محاولات تنظيمات معينة للقيام بعمليات استفزازيّة ضدّ الدولة العبريّة، ولكن على الرغم من ذلك، فإنّ التأثير على أمن إسرائيل سيكون ضعيفًا والهدوء سيستمر على حدودها مع تل أبيب.

أنّ السيناريو الثالث يتمثل في صعود قوة سنيّة معاديّة جدًا لإسرائيل، وهذا النظام سيفقد الكثير من الدعم الإيرانيّ، ولكنّه سيلجأ إلى تبني سياسة مغامرات ضدّ إسرائيل، وأيضًا سيُحاول إعادة هضبة الجولان المحتلّة لسوريّة، وهو الأمر الذي لم يتمكن «الكافر» الأسد من تحقيقه. أوْ على الأقّل لم يسمح لتنظيم القاعدة من تنفيذ العمليات ضدّ الدولة العبريّة. أمّا السيناريو الرابع، الذي ورد في الدراسة فيرى أنّ سوريّة بعد الثورة سيكون فيها نظام ديمقراطي، مع توجه واضح مؤيد للغرب، وما من شك بأنّ هذا السيناريو هو الأسوأ لإيران ولحزب الله، ولكن ذلك لا يعني أنّ النظام الجديد سيكون على استعداد لتوقيع اتفاق سلام مع إسرائيل، ذلك أنّ كل نظام عربيّ جديد يستطيع أنْ يؤمن استمراره بإتباع سياسية عدائية لإسرائيل، مع ذلك، رأى الباحثون، أنّ نظامًا ديمقراطيًا في سوريّة سيُشجع جهات دوليّة لممارسة الضغط عليه وعلى تل أبيب لإجراء مفاوضات بهدف التوصل إلى سلام بين الدولتين. وخلص الباحثون إلى القول إنّ أيّ سيناريو من السيناريوهات التي تمّ ذكرها لن تؤثر على أمن إسرائيل، ذلك أنّ إمكانية اندلاع حرب موجودة، وكل تغيير في الحكم بسوريّة سيُقلل هذا الاحتمال، بحسب الدراسة.

علاوة على ذلك، قالت الدراسة إنّ لبنان تتأثر مباشرة من الأحداث في سوريّة، مع هذا هناك عوامل داخليّة في بلاد الأرز يجب أخذها على محمل الجد، فحزب الله اليوم الخاسر الأكبر من أحداث سوريّة، وتوجد لديه الأسباب الكثيرة لأنْ يكون قلقًا على شرعيته الداخليّة في لبنان، وذلك نابع من أنّه يؤيد النظام السوريّ الحاليّ، وهو الأمر الذي لا يعتبر شعبيًا في العالم العربيّ، بشكل عام وفي لبنان بشكل خاص، علاوة على ذلك، فإنّ

حزب الله بات يفهم أنّ نبض الشارع العربيّ لا يؤيد خطه الأيديولوجي الثوريّ، إنّما على العكس من ذلك، وللتدليل على ذلك، تقول الدراسة أنّه في جميع المظاهرات في البلدان العربيّة لم تذكر لا من قريب ولا من بعيد الثورة الإسلاميّة في إيران عام ١٩٧٩، كما أنّ الأكثرية الساحقة من الشعب اللبنانيّ لا ترى في المقاومة، التي يتبناها حزب الله حصنًا منيعًا من الاعتداءات الإسرائيليّة، ولكي يحافظ حزب اله على شرعيته الداخليّة فإنّه لن يجرؤ على مواجهة إسرائيل عسكريًا.

أمّا في ما يتعلق بالبحرين، فتقول الدراسة الإسرائيليّة بأنّ أيّ تغيير في هذه الدولة، ذات الأكثريّة الشيعيّة ستؤثر على إسرائيل، فمن ناحيّة تستضيف على أراضيها أحد أهم القواعد الأمريكيّة، ومن الناحيّة الأخرى فإنّ الأقليّة السنيّة في البلاد تقمع الأغلبيّة الشيعيّة، وهي دولة مؤيدة علنًا للولايات المتحدّة وقريبة جدًا من السعوديّة، الحليفة الإستراتيجيّة الأولى لأمريكا، وزادت أنّ رياح التغيير في تونس ومصر وصلت إليها، وبعد اندلاع المظاهرات في البحرين بدا واضحًا أنّ النظام الحاكم فيها بات على قاب قوسين أوْ أدنى من السقوط، فسارعت السعوديّة إلى إرسال درع الجزيرة لوأد الثورة، لعلم المملكة أنّ انتصار الشيعة في البحرين سيُشجع الشيعة في السعوديّة على الانتفاض ضدّ نظام آل سعود.

إنّ أيّ تغيير في البحرين لصالح الشيعة سيزيد من النفوذ الإيرانيّ في العالم العربيّ، إذا أخذنا بعين الاعتبار الانسحاب المقرر للقوات الأمريكيّة من العراق، والتغيير في البحرين إضافة للانسحاب الأمريكيّ في العراق سيُلقي بظلاله على استتباب الأمن في المملكة الأردنيّة الهاشميّة، بحسب الباحثين الإسرائيليين، ولكن في الأردن الوضع على حاله، فقد تبيّن أنّ النظام

الملكيّ في العالم العربيّ هو الأكثر استقرارًا، ولكن على الرغم من ذلك، من غير المستبعد اندلاع ثورة شعبيّة في الأردن، وفي حال نجاحها فإنّ تأثيرها على أمن إسرائيل سيكون إستراتيجيًا، وسيُجبر صنّاع القرار في تل أبيب على تغيير السياسة والانتقال من حالة السلام إلى حالة الحرب الممكنة مع المملكة الهاشميّة أيضًا.

الغرب يحاول ركوب موجة الثورات العربية

يحاول الغرب توظيف إمكاناته الضخمة في البلدان العربية لركوب موجة الثورات العربية الشعبية والتحكم في زمامها، فهو يملك كل الأدوات التي تلزمه لفعل ذلك، فلديه نفوذ كبير يعود للعهد الاستعماري المباشر، وله من العملاء والاستثمارات في البلدان العربية ما يسهل عليه استخدامها لتحقيق مصالحه في أسوأ الظروف، وهو ما يجعله يهرع إلى بلادنا للحفاظ على مصالحه كلما اقتضى الأمر، كما يستمع له الكثير من ضعفاء النفوس من الناس العاديين الذين يظنون أن لا غنى لهم عن الاستعانة بالغرب من أجل إنجاح ثوراتهم.

لا شك أن الثورات العربية التي تحدث في المنطقة كشفت عن قوة حقيقية لإرادة الشعوب العربية، وأبرزت قدرتها على التغيير بعدما كان يُنظر إليها على أنها شعوب شبه ميتة ولا حراك فيها.

وقد تجلت إرادة الشعوب لأول مرة منذ عقود في نجاحها بإسقاط الأنظمة، وخلخلتها، وكسر احتكار السلطة، ورفع سياسات الإذلال التي مورست ضد المجتمعات زمناً طويلاً.

وبالإضافة إلى أن هذه الثورات قد كسرت حواجز الخوف عند الجماهير، فهي كذلك أوجدت لديهم أعرافاً جديدة تتعلق بالعمل

السياسي طالما كانت غائبة أو مغيبة عنه ردحاً طويلاً من الزمن.

ومن هذه الأعراف التي أفرزتها هذه الثورات تلك الجرأة السياسية التي شهدناها في المحاسبة وعدم التسليم بسهولة بالبدائل المفروضة أو التي يتم ترويجها.

ومنها أيضاً الاستمرارية في تطوير مطالبها وذلك من خلال الارتقاء في المطالب والانتقال فيها من مستوى إلى آخر أعلى منه.

وبما أن الشعوب الثائرة هي شعوب مسلمة فإن الإسلام -وإن كانت شعاراته قد غُيِّبت عن المشهد الثوري- إلا أنه بقي يعمل كقوة كامنة ومحركة للجماهير نحو التغيير ورفض الخنوع والاستسلام للأمر الواقع.

قد يقال إنه بما أن كثيراً من قادة الثوار هم من العلمانيين والوطنيين فالثورة إذاً هي ثورة معادية للإسلام، قد يقال ذلك، لكننا نقول إن هذه الثورة هي ملك لكل الجماهير وليس لقادتها فقط، فالذي شارك فيها والذي ساهم في إنجاحها هم عامة الناس، وهم في غالبيتهم من المسلمين المتدينين بالفطرة، ولولاهم لما نجحت الثورات في إسقاط الأنظمة.

إن نجاح الشعوب العربية في ممارسة إرادتها العامة بهذه السهولة قد أفزع الغرب وأدهشه في آن واحد، فراح يُحاول أن يُمسك بزمام تلك الثورات قبل أن تخرج عن السيطرة، ويفقد امتيازاته في المنطقة.

فتحركت أميركا وفرنسا وبريطانيا بشكل عاجل، وسعت إلى تطويق الثورات وتجييرها، واضطرت إلى خوض صراع فيما بينها للحفاظ على نفوذها فيها، فعبثت بمقدرات وثورات الشعوب العربية وأفسدتها.

وقد ظهر تصارعها فيما بينها جلياً في ثورة ليبيا حيث كان لبريطانيا وفرنسا موقفاً مغايراً تماماً للموقف الأميركي فيما انقسمت سائر المواقف

الدولية الأخرى بين هذين الموقفين. فالإنجليز دفعوا الفرنسيين إلى الصدارة في مواجهة الموقف الأميركي الذي ظهر ترددده إزاء ما يجري في ليبيا حيث تُقدِّم أميركا رِجْلاً وتؤخر أخرى، فتارة تقوم بقيادة القوات الدولية، وتارة تترك القيادة لحلف الناتو، وأحياناً تُشارك في العمليات العسكرية بكثافة، وأحياناً أخرى تتراجع وتتلكأ في المشاركة.

ويبدو أن موقفها هذا مبني على أمرين:

الأول: محاولة تفويت الفرصة على الأوروبيين (البريطانيين والفرنسيين) الذين كانوا يريدون ترتيب الأوراق في ليبيا بسرعة وبدون منغصات.

الثاني: كونها لا تملك نفوذاً متميزاً في ليبيا كالذي تملكه أوروبا فيها، وهي نفسها قد اعترفت بذلك.

فأميركا إذاً في موقفها هذا وهو القبض على العصا من منتصفها تريد أن يكون لها نصيب من الكعكة الليبية لا سيما وأن ليبيا تعوم على بحيرة من النفط. إن هذا العامل بالذات هو الذي يعرقل عملية الحسم في ليبيا.

أما بالنسبة للصراع الأميركي الأوروبي في الدول الأخرى التي تشهد الثورات، ففي تونس حسمت الثورة بسرعة لصالح الأوروبيين ورتبت أوراقها بطريقة سلسة بعيداً عن أعين الأميركيين. وفي مصر حسمت الثورة بسرعة من خلال الجيش لصالح الأميركيين لخلوها من تأثير نفوذ أوروبي فاعل فيها. بينما لم يُحسم الصراع في كل من ليبيا واليمن بسهولة وذلك بسبب وجود النفوذين فيهما وإن كان النفوذ الأميركي فيهما أقل من النفوذ الأوروبي. وقد برز في ليبيا دور المخابرات الأميركية والبريطانية ودور القوات الخاصة البريطانية بشكل واضح أثناء اندلاع الثورة وتحولها إلى حرب أهلية. وفي اليمن برزت التدخلات الأميركية والبريطانية من خلال الرعاية

المشتركة الأميركية والبريطانية أولاً، ثم الأميركية والأوروبية ثانياً، للمفاوضات بين الحكومة اليمنية والمعارضين لها. كما برزت من خلال تدخل الدول الخليجية والتي تعمل لصالح الإنجليز في الأزمة اليمنية، وهذه التدخلات الدولية هي أمر لم يخف على أحد من المتابعين للأحداث.

وأما في سوريا فالقبضة الأمنية الشديدة للنظام الحاكم، واستعداد النظام لارتكاب المجازر الجماعية ونزول الجيش إلى المدن كل ذلك يؤشر على أن الوضع في سوريا حساس جداً بالنسبة لأميركا، لأن سقوط النظام السوري قد يقلب الأمور في المنطقة رأساً على عقب، وبالتالي فإن سقوطه معناه انتهاء النفوذ الأميركي كلياً من سوريا، وهذا قد يدخل المنطقة بأسرها في فوضى عارمة لا تملك أميركا ولا غيرها القدرة على ضبطها، خاصة وأن سوريا تعتبر واسطة العقد في الشرق الأوسط كونها مجاورة (لإسرائيل) ولبنان والأردن والعراق وتركيا، وتغير النظام فيها قد يؤدي إلى الإطاحة بالنفوذ الأميركي في جميع هذه البلدان، وهو أمر تبدو عواقبه وخيمة على الأميركان وعلى غيرهم من المستعمرين؛ لذلك نجد أن أميركا منذ بداية الانتفاضة في سوريا وهي تبعث برسائل عديدة تؤكد فيها على فكرة عدم ورود تدخلها، أو تدخل حلف الناتو في سوريا مهما كانت الأحداث ساخنة، وهو ما أعطى لنظام الأسد المبرر لزيادة سفك الدماء لقمع الثورة كونه مطمئنًا إلى عدم وجود أي تدخل دولي فاعل ضد النظام السوري.

وأما دور بريطانيا في سوريا فهو دور يعتمد على عملائها في المنطقة، ويظهر هذا الدور من خلال الدعم الإعلامي اللامحدود للثوار بقيادة هيئة الإذاعة البريطانية وملحقاتها. وتأمل بريطانيا أن تتمكن من الإطاحة بنظام الأسد ليحل مكانه نظام جديد تتحكم فيه من خلال عملائها القدامى

من الأحزاب الذين ما زالوا مرتبطين بها سياسياً، فهي من المؤكد أنها تتوق لتغيير الأوضاع في سوريا، وستفعل بالتالي كل ما بوسعها لهذا التغيير.

بيد أن انقطاع النفوذ البريطاني مدة طويلة عن سوريا ممكن أن يؤدي إلى نجاح الثوار في بناء دولة غير موالية لها أو لغيرها من الدول الغربية، وهو ما قد يمهِّد لقيام دولة إسلامية حقيقية فيها ربما تكون فاتحة خير للعالم الإسلامي بأسره.

وركوب الغرب لموجة الثورات العربية لم يقتصر على الجوانب السياسية والعسكرية بل تعداه الى الجوانب الاقتصادية والمالية، ففي اجتماع قمة مجموعة الثماني التي انعقدت يومي ٢٦ وَ٢٧/ أيار (مايو) الماضي في دوفيل بفرنسا تم تبني فكرة إغراق الحكومات في مصر وتونس بالقروض الربوية لتوجيهها وفقاً للمفاهيم الرأسمالية في الاقتصاد والديمقراطية في الحكم.

فضخت الدول الرأسمالية الكبرى ما يزيد عن العشرين مليار دولار لاحتواء تلك الحكومات وربطها بالشروط الاقتصادية المميتة، لإبقاء تلك الحكومات تئنّ تحت وطأة الاقتصاد الرأسمالي الربوي، وليبقى اقتصاد تلك الدول مربوط بإحكام بعجلة الاقتصاد العالمي بقيادة أميركا وأوروبا.

وادّعى صندوق النقد الدولي بأن مصر وحدها تحتاج إلى مساعدة فورية بنحو ١٢ مليار دولار لإغلاق ما وصفه بالثقوب في الميزانية الحكومية وفي العجز في التجارة الخارجية، وأقرضها ثلاثة مليارات بفائدة ربوية مقدارها ٣٪. وقال الصندوق بأن التضخم المالي في مصر ارتفع إلى ٢٠٪، وبأن العجز في الميزانية اقترب من ١٠٪ من الإنتاج.

وأمّا في تونس فقد طالب رئيس وزرائها الباجي قائد السبسي

مجموعة الثماني بدعم مالي لتونس قدره ٢٥ مليار دولار على مدى خمس سنوات، واستنجد بالمجموعة الدولية مطالباً إياها بتحمل مسؤولياتها لإخراج تونس من الحلقة المفرغة المتمثلة في أنّ الفقر وارتفاع البطالة يؤديان إلى بروز التطرف واستعمال ظاهرة الهجرة حسب قوله.

وهكذا فالغرب إذاً لم يترك المنطقة وشأنها، ولم يترك الثورات ومخاضها، بل انه تدخل في كل صغيرة وكبيرة من مستجداتها، وحاول إقحام نفسه في أدق تفاصيلها، كل ذلك من أجل إجهاضها وتفريغها من محتواها وتوجيهها نحو الوجهة التي يريد.

لكن حساب البيادر يختلف عن حساب الحقول، فهذه الثورات ذاتية المنطلق جماهيرية الطابع، من الصعب تدجينها وتغيير مسارها، لأنها ليست كالانقلابات العسكرية التي كان الاستعمار يتلاعب بها، ويعبث برجالها. فالثورات شعبية غير موجهة ولا مفبركة، وإنها وإن كانت تفتقر للفكر السياسي المبدئي، فهي ما تزال في ريعان شبابها، وهي سائرة في اتجاهها الصحيح نحو رفض الخنوع والاستسلام والتبعية، نحو الإسلام السياسي المفضي إلى إقامة دولة الإسلام دولة الخلافة بإذن الله تعالى، وهو الأمر الذي من شأنه أن يوصلها سالمة إلى بر الأمان.

صوت الربيع العربي

ادريس جنداري يحدد الإسلام السياسي وصوت الربيع العربي كمقدمة للمحللين.

وقد فرض الربيع العربي -الذي ما زالت أحداثه جارية- معادلة سياسية جديدة؛ لم يكن أكبر المنظرين و المحللين بقادرين على افتراضها حتى؛ و خصوصا أولئك الذين أقاموا استراتيجيات كاملة؛ على أساس محاولة

استئصال كل المظاهر الإسلامية من الحياة الفكرية و السياسية العربية؛ تحت مسمى (العلمانية) و (الاشتراكية)؛ هذه النظريات الفكرية و السياسية؛ التي لم تتجاوز في الفضاء العربي/الإسلامي يوما؛ حيز الشعارات الجوفاء.

و تقوم هذه المعادلة على أساس فكري و سياسي جديد/قديم؛ تحكمت فيه إلى أبعد الحدود؛ حركات الإسلام السياسي؛ التي ظهرت خلال المرحلة السابقة؛ كرد فعل على صعود أنظمة سياسية تسلطية؛ وصلت إلى السلطة -في غالبيتها- عبر انقلابات عسكرية؛ و حاولت استغلال قيم الفكر السياسي الحديث (الديمقراطية؛ العلمانية ...) لتبرير تحكمها في السلطة بطرق غير مشروعة .

ضمن هذا السياق التاريخي؛ ظهرت حركات الإسلام السياسي على الساحة السياسية العربية؛ حاملة لمشروع فكري و سياسي؛ استمد مشروعيته؛ في البداية؛ من مناهضته للواقع السياسي و الفكري؛ الذي فرضته الأنظمة السياسية الحاكمة؛ إما في علاقة بالأجندة الغربية التي خلفها الاستعمار قريب العهد بالانسحاب؛ و إما في علاقة بالانتماء القومي الذي تحول إلى مشروع سياسي بطابع علمانوي أو يساروي؛ كان يسعى إلى فصل العروبة عن الإسلام؛ و انتزاع الشعوب العربية من امتدادها الحضاري العميق .

و إذا كانت حركات الإسلام السياسي؛ قد جاءت كرد فعل على وضع سياسي مأزوم؛ فإنها جاءت في نفس الوقت؛ للمساهمة في تحقيق استمرارية المشروع النهضوي العربي؛ الذي استمد رؤيته الفكرية و السياسية؛ من تجذره في التربة الإسلامية؛ سواء تعلق الأمر بالتيار السلفي أو بالتيار الليبرالي؛ و ذلك رغم الهفوات الكبيرة التي سقطت فيها حركات الإسلام السياسي؛ و هي تحاول استلهام النموذج النهضوي فكريا و سياسيا .

و كنتيجة لتضافر مجموع هذه العوامل؛ يمكن أن نتحدث؛ اليوم؛ على إيقاع المد الثوري العربي؛ عن اكتساح شامل لحركات الإسلام السياسي للمجال؛ البداية تتأسس في تونس؛ التي كانت سباقة لإطلاق الثورة العربية ضد التسلط و الاستبداد؛ و ذلك مع حركة النهضة؛ التي يبدو أنها ستقود المشهد السياسي التونسي؛ أولا من خلال وضع دستور البلاد؛ و ثانيا من خلال قيادة الحكومة. و جميع المؤشرات تؤكد أن النموذج التونسي؛ هو الذي سيتكرر في مصر و في ليبيا و مستقبلا في سوريا. و تستمد حركات الإسلام السياسي قوتها؛ اليوم؛ من معطيين أساسيين:

المعطى الأول: يرتبط بفعاليتها النضالية؛ التي ترجمتها عبر الحضور الجماهيري الكبير في (ساحات التغيير/التحرير)؛ و هي بذلك تستفيد من تاريخها الطويل في مواجهة الأنظمة الاستبدادية الحاكمة؛ و تسعى إلى استثمار اللحظة الثورية؛ للمساهمة في إسقاط هذه الأنظمة؛ ليفسح أمامها المجال لتجسيد مشروعها السياسي على أرض الواقع.

المعطى الثاني: يرتبط بنجاح النموذج الإسلامي التركي؛ في التوفيق بين الخصوصية الإسلامية و الحداثة السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية؛ و لذلك فإن حركات الإسلام السياسي في العالم العربي تقدم نفسها؛ اليوم؛ كبديل محتمل للمعادلات السياسية السائدة؛ و التي فشلت؛ على امتداد عقود من الزمن؛ في تشييد نموذج تنموي/حداثي عادل؛ تستفيد منه الدولة و يستفيد منه المجتمع. و لعل أول تجربة في تونس؛ لتؤكد هذا الطرح بوضوح؛ فجميع تصريحات قياديي حركة النهضة الإسلامية؛ تسير في اتجاه التوفيق بين الخصوصية الإسلامية و الحداثة السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية .

و سواء فيما يخص المعطى الأول؛ أو فيما يخص المعطى الثاني؛ فإن الربيع العربي؛ يكون قد نجح -بامتياز- في قلب المعادلات السياسية التي كانت سائدة لعهد قريب؛ و التي كان الرهان عليها كبيرا من طرف صناع القرار الغربيين؛ باعتبارها المعادلات الملائمة لخدمة أجندتهم في المنطقة العربية؛ اقتصاديا و سياسيا. لكن رياح الثورة العربية؛ يبدو أنها تجري بما لا تشتهيه سفن قوى الاستعمار الجديد؛ لأنها ستحمل إلى السلطة فاعلين سياسيين جدد؛ طالما حاربهم الغرب باعتبارهم يشكلون خطرا على مصالحه الاقتصادية و السياسية؛ و ذلك ضمن إستراتيجية متكاملة الأبعاد؛ تقوم على ادعاء (محاربة الإرهاب) !!!

١- الخصوصية الحضارية في مواجهة التحديث الكولونيالي المعاق .. الإسلام السياسي صوت الجنوب

يحيل الجزء الثاني من العنوان؛ بداية؛ على دراسة للباحث السياسي الفرنسي (فرانسوا بورغا) و التي تحمل عنوان :

(L'islamisme Au Maghreb – La Voix du sud)و التي حملت في ترجمتها العربية عنوان: (الإسلام السياسي صوت الجنوب) و هي دراسة -يؤكد المفكر نصر حامد أبو زيد- في تقديمه للترجمة العربية؛ رغم أنها تركز على التجربة الإسلامية في المغرب العربي؛ فإن هذه التجربة تتمتع بخصائص متشابهة في كل أنحاء العالم العربي و الإسلامي.

و تعتبر هذه الدراسة التي صدرت عن دار Karthala للنشر سنة ١٩٨٨ و توالت طبعاتها و ترجماتها المتعددة فيما بعد؛ تعتبر أول دراسة غربية حول ظاهرة الإسلام السياسي في العالم العربي؛ تتمتع بدرجة من الموضوعية؛ قد لا تكون متاحة بنفس القدر من الوضوح للباحث العربي

المسلم؛ سواء كان هذا الأخير متعاطفا مع الظاهرة أم كان معارضا لها.

و تكمن أهمية الكتاب -حسب نصر حامد أبي زيد- في تعامله مع الظاهرة الإسلامية؛ باعتبارها محصلة طبيعية ناشئة عن مناهضة الاستعمار أولا؛ و متطورة عن فشل الخطاب النهضوي القومي ثانيا. و لذلك فإن هذا التحليل يعطي للظاهرة؛ عمقها الطبيعي في بنية الخطاب العربي من جهة؛ و في آليات المقاومة الاجتماعية و السياسية ثانيا.

و ضمن هذا السياق التاريخي؛ الذي تنتمي إليه حركات الإسلام السياسي؛ فإن (فرانسوا بورغا) ينتهي في كتابه إلى نتيجة؛ في غاية الأهمية تدحض -عبر التحليل المنهجي- الأطروحة التي تروجها بعض حركات الإسلام السياسي عن نفسها؛ و يروجها عنها بعض المحللين و المراقبين و الخصوم الإيديولوجيين-بتوظيف مختلف- هذه الأطروحة التي تربط بين الإسلام كدين؛ و حركات الإسلام السياسي كحركات سياسية .

إن الإسلام التاريخي المدون في النصوص المقدسة -حسب فرانسوا بورغا- ليس وحده المولد لظاهرة الإسلام السياسي؛ بل الظاهرة متولدة عن واقع مركب و معقد. إن اعتماد شفرة الإسلام في خطاب الإسلام السياسي؛ هي عملية تتم على مستوى اللغة؛ لمناهضة شفرة أخرى غربية استعمارية أساسا؛ و هي شفرة قامت الأنظمة الحاكمة بإعادة إنتاجها في خطابها القومي العلماني. و إذا كان الصراع يدور على مستوى الشفرة -في مستوى الخطاب- لمناهضة الاستعمار الغربي من جهة؛ و لمناهضة القومية العلمانية التابعة له من جهة أخرى؛ فالإسلام في هذه الحالة مجرد هوية يتسلح بها الإسلام السياسي؛ هوية تتجاوز العقيدة و تعلو عليها.

و لكي يوضح (فرانسوا بورغا) صراع الشفرات هذا بشكل أوضح؛ فهو

يلجأ إلى رسم صورة موجزة عن المجال الثقافي و السياسي؛ الذي نشأت فيه ظاهرة الإسلام السياسي؛ و هو مجال ارتبط بنموذج من التحديث المعاق؛ الذي مارسته الأنظمة السياسية التي تقلدت الحكم بعد انسحاب الاستعمار؛ فقد تطور نمط من التحديث بطريقة أسرع بكثير من ذلك التحديث الذي حاول أن يفرضه المستعمر من قبل؛ فقامت عدة أنظمة في اليوم التالي للاستقلال - معتمدة على قوتها النابعة من شرعيتها التي تستمدها من إنجازاتها في التحرير الوطني- بتبني مجموعة من التشريعات؛ زعزعت إلى حد كبير مكانة بعض المؤسسات (مثل القضاء و الجامعات)؛ و هي مؤسسات لم يجرؤ الاستعمار نفسه على المساس بها . و هكذا لم يتورع بورقيبة عن إنهاء اثني عشر قرنا من التقاليد الجامعية عندما أغلق جامعة الزيتونة الشهيرة؛ و يضيف (فرانسوا بورغا) نماذج أخرى (كاريكاتورية) لهذا النموذج التحديثي المعاق و المدوخ ببخور إيديولوجيا الاغتراب؛ حينما يرسم صورة لأتاتورك و هو يشنق أولئك الثائرين الذين يتشبثون بالطربوش؛ بينما يقوم عبد الناصر بمطاردة أمثالهم من الذين يرفضون التخلص من رموز و شفرات الثقافة التقليدية؛ و يطلب شاه إيران قص اللحى و حرق زي الحجاب !!!

و يفسر (فرانسوا بورغا) إقدام الأنظمة الحاكمة على هذه النماذج من التحديث الكاريكاتوري المعاق؛ برغبة الجنوب في الوصول بطريقة أسرع إلى "الوليمة التكنولوجية الكبرى" و لذلك فقد ألقى بقوانينه و عاداته و لغته و أغانيه؛ بل وبملابسه... و أكثر من أي وقت سبق أصبحت اللغات الأجنبية؛ الفرنسية في المغرب العربي؛ و الإنجليزية في المشرق العربي؛ السلاح الذي يضطر أن يلجأ إليه كل من يريد أن يحقق صعودا مهنيا و اجتماعيا.

و لعل هذا الوضع الثقافي و السياسي العربي المستلب من قوى الاغتراب داخليا و خارجيا؛ هو الذي كان يمهد الطريق لظهور حركات الإسلام السياسي؛ التي جاءت كرد فعل طبيعي؛ على العنف الرمزي الذي مارسته النخبة السياسية الحاكمة؛ على فئات عريضة من المجتمع؛ خصوصا و أن هذه النخبة التي تولت الحكم بعد الاستقلال؛ لم تدرج ضمن اهتماماتها معالجة ذلك التصدع الذي أصاب الذهنية الجماعية في المجتمعات العربية.

و ذلك عندما أصبحت الشفرات الثقافية لتلك المجتمعات تحتل مكانا هامشيا. قد عملت هذه النخبة؛ على العكس من ذلك؛ على تعميق الجرح أكثر؛ حينما عملت على تحقيق استمرارية المشروع الاستعماري؛ عبر رفع شعارات التحديث؛ و بذلك كرست تهميش الشفرات الثقافية الخاصة بالمجتمعات العربية؛ و في المقابل فرضت شفرات ثقافية بديلة؛ تعتبر امتدادا للفكر الغربي؛ الذي لبس جبة الاستعمار؛ حينما عمل على اختراق البنية الاجتماعية و الثقافية للمجتمعات العربية.

هكذا -إذن- يستخلص (فرانسوا بورغا) في آخر التحليل؛ أن الإسلام السياسي؛ تعبير عن رد فعل تجاه السيطرة الثقافية الغربية؛ فالمد الإسلامي من الخليج إلى المحيط؛ و فيما أبعد من ذلك؛ في المناطق التي انتشر فيها التوسع الغربي؛ تعبير-إذن- عن إدانة لطبيعة العلاقة الثقافية التي كانت سائدة أثناء المرحلة الاستعمارية. و بذلك تصبح أرضية الإيديولوجية و الشفرات و الرموز؛ هي الإطار الذي تتم فيه محاولة إعادة التوازن في العلاقة مع "الشمال" في مرحلة ما بعد القضاء على الاستعمار.

و لكي يفصل (بورغا) في هذه الخلاصة أكثر؛ فهو يلجأ إلى تطبيق

مقاربة استقرائية؛ يستنتج من خلالها؛ أن الدول التي تكون فيها تيار الإسلام السياسي؛ يجمعها قاسم مشترك؛ هو أنها عانت خلال القرن الماضي (يقصد القرن التاسع عشر) من مجموعة قيم فرضها الغرب أو صدرها إليها؛ و كانت درجة هذه المعاناة تزيد أو تقل حسب نوعية الاستعمار؛ فتتدرج من حالة؛ مثل حالة الجزائر؛ إلى درجات أقل حدة؛ نظرا لقصر المدة نسبيا؛ و لتواجد عدد أقل من المستعمرين(مثل المغرب الذي كان تحت نظام الحماية).

و بناء على هذا التحليل؛ يؤكد (فرانسوا بورغا) بحدس علمي استشرافي عميق؛ قابلية الإسلام السياسي للتوازن؛ لأن بإمكانه أن يصل إلى استيعاب الشفرة الغربية التي يرفضها الآن؛ كرد فعل على محاولة طمس الشفرة الثقافية المحلية. (١٠) و لذلك فإن الإسلام السياسي -حسب بورغا- في تأسيس مشروعه الثقافي و السياسي؛ يحاول تحقيق التوازن للذات العربية؛ بعد أن نجح الاستعمار و أذنابه من الأنظمة السياسية المغتربة؛ في إفقاد الشعوب العربية لتوازنها الحضاري؛ عبر تحويل شفرتها الثقافية إلى الهامش؛ و مركزة شفرة ثقافية بديلة؛ تشوش على الأفق الثقافي المشترك للشعوب العربية/الإسلامية. و لعل مهمة إعادة التوازن إلى الذات الثقافية العربية؛ هي الكفيلة -حسب تصور بورغا- بتسهيل استيعاب الشفرة الثقافية الغربية؛ التي يمكنها أن تسهل مهمة التحديث السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي؛ لكن بأفق مغاير لما تم ترسيخه؛ خلال مرحلة التحديث الكاريكاتوري المعاق؛ بعد مرحلة الاستقلال.

إن رفض حركات الإسلام السياسي للفكر الديمقراطي -حسب فرانسوا بورغا- يرجع إلى الظروف التاريخية التي أدت إلى ظهوره أكثر مما يرجع إلى

مضمونه؛ لأن المفارقة الحقيقية - فيما يتعلق بالمعارضة الثقافية الإسلامية- تكمن في أنها قد تنجح في تحقيق؛ ما فشل في تحقيقه العنف الاستعماري و العنف المضاد القومي؛ إذ أن العودة إلى استخدام ثقافة الأجداد قد تتمكن من التوصل -بطريقة متناقضة للغاية- إلى المصالحة بين شفرات و رموز المجتمعات التي كانت مستعمرة؛ و بين المضمون الأساسي لهذه القيم الغربية؛ تلك القيم التي لم يستطع كل من الاستعمار و النخبة التي استوعبت ثقافته؛ و التي تولت الحكم بعد الاستقلال؛ توفير الظروف الملائمة لتوظيف هذه المفردات "الغربية" و بالتالي توفير ظروف فاعليتها.

التدخل الغربي في حركة الثورة العربية

إشارة الثورات الشعبية عادة ما تكون عفوية، برغم الطابع الشامل والشعبي العام للثورة, غير أن الشباب كما هي العادة كان صاحب الدور الأبرز والاهم في تفاعل الثورة وتقدمها وتضحياتها.

إلى أن الإفلاس الاستراتيجي للأنظمة العربية، سياسياً واقتصادياً خاصة بعد احتلال العراق وتدميره من قبل الولايات المتحدة وبتعاون عربي عسكري وأمني وفي ظل الصمت والتواطؤ في حربي لبنان ٢٠٠١ وغزة ٢٠٠٩، فقد توفرت أسباب اشتعال الثورات، حيث سارت مطالب الشعوب تصاعدياً من الحرية ومحاربة الفساد والاستبداد وصولا إلى إسقاط الأنظمة، إضافة إلى رفض توريث الحكم في الأنظمة الجمهورية (مصر واليمن مثلا)، واحتجاجاً على الاستخفاف الرسمي بالشعوب، وخاصة بتزوير إرادتها تباعاً في الانتخابات، والاستخفاف كذلك بالمقاومة في الصراع العربي- الإسرائيلي، إضافة إلى إطلاق الحريات العامة وتوزيع الثروة ووقف الفساد.

ومع أن الظروف والمعطيات المختلفة في نهاية عام ٢٠١٠ لم تشر إلى وجود احتمال اندلاع ثورة أو تصاعد حراك جاد ومباشر ضد تلك الأنظمة، إلا أن عامل المباغتة والسرعة في تونس كان بارزاً مع وجود مقومات تساعد على تلك الثورة ضد حالات الاستبداد والفساد والتهميش التي كان الشعب التونسي يتعرض لها، وهكذا انتقلت الثورة إلى مصر، ثم إلى ليبيا واليمن وغيرها، مع الاختلاف بين طبيعة كل ثورة ومجرياتها عن الأخرى، لاعتبار المقومات الثورية المتاحة ومنهج النظام في التعامل مع الشعب, وربما لطريقة إدارة المعارضة السياسية, كما برزت سياسات تعامل كل نظام مع الثورات والمطالب الشعبية بتكتيكات متشابهة ومتباينة.

وفيما يتعلق بمآلات الثورات ونتائجها فقد أكد المشاركون على أن الثورات لم تكتمل بعد، بل إنها تعيش مخاضات سعياً إلى تحقيق المطالب التي ثارت من أجلها، وللمحافظة على المنجزات التي تمت حتى اللحظة، سواء الثورات الناجزة في مصر وتونس أو غير الناجزة في ليبيا واليمن وغيرها؛ حيث تتحرك قوى الشد العكسي الداخلية والقوى الخارجية, وترصد وتراقب هذه الثورات بتركيز شديد, سعياً إلى التأثير في مخرجاتها للمحافظة على مصالح تلك القوى، وعلى رأسها الولايات المتحدة وإسرائيل، اللتين ربما تكونان أكبر المتضررين بعد سقوط الأنظمة الحليفة لها على يد الثورات الشعبية العارمة، وخاصة في مصر, وكذلك فإن من أكبر التحديات التي تواجهها الثورات هو التساؤل عن طبيعة النظام القادم على مستوى الدولة القُطرية، أو على مستوى المنطقة العربية؟ أو من هو الرئيس القادم؟ أو من وما هو البديل؟

ومن هنا فإن الثورات العربية الشعبية معنيّة بتقديم مصالح الأمة والشعب على غيرها، ورغم أنها مطالَبة في الوقت ذاته بإجراء الحوارات الداخلية وتمتين جبهاتها الداخلية من جهة، واتباع دبلوماسية التطمين مع القوى الإقليمية والخارجية، من جهة أخرى، حتى لا يتعرض نتاجها المنجز للخطر، وحتى تمنع القوى الخارجية من حرف بوصلة ثورتها أو سرقتها أو إجهاضها، لا سيما أن تلك القوى تتابع وترصد وتتدخل بأساليب متنوعة سياسية وأمنية وعسكرية.

إن التحديات الأمنية التي قد تجهض الثورات وتعيد الناس إلى سابق عهدهم، خاصة أن مآلات الثورات غير واضحة، وأن القوى الخارجية، وعلى رأسها الولايات المتحدة، تخشى من وصول تيار لا يضمن لها مصالحها، إلى سدة الحكم في أي بلد عربي, وخاصة ما يتعلق بتيار الإسلام السياسي وحلفائه, وأهمية إرسال تطمينات إلى قوى المجتمع المختلفة ودول العالم ذات الصلة بهذه الثورات تؤمن بالسلم العالمي, وتعتبر شعوبها جزءا من شعوب العالم، ولذا لا بد من توجيه خطاب مطمئن يؤكد للعالم أننا جزء منه، ومن السلم العالمي.

إلى أهمية بلورة تصور متكامل لبناء نظام سياسي اقتصادي لما بعد الثورة, تتحقق فيه مطالب الشعب, وتحفظ وحدة البلاد.

وهناك آليات عمل الثورات دون التدخل الأجنبي، ودون استدعاء لمحكمة الجنايات أو مجلس الأمن، وكيفية تقديم الرؤية والبرنامج، وحفظ الثورة لخطها الأصيل، متسائلين عن المدى الذي يمكن للثورات العربية أن تستمر فيه دون أي تدخل أجنبي، حيث لا يمكن الحديث عن الثورات بمعزل عن الإرادات الدولية ومصالحها وتدخلها، مستحضرين تجربة التدخل

في العراق التي أخرجته من منظومة الأمن القومي العربي, وأخرجت لشعبه دولة مشوهة أساسها الحكم الطائفي, لأن الإرادات الدولية تسعى إلى فرض برنامجها كاملاً، وهذا لا يعني رفض التعامل مع الخارج ومع قوى المجتمع الدولي، فالثورات ليست في في ظر يسمح لها بمعاداة الغرب ومشروعه بشكل مباشر واستفزازي، فرغم وجود نتائج سلبية عديدة جراء التدخل الدولي الناعم الجاري حالياً، إلا أنه يجب احتواء نتائج هذا التدخل السلبية والإيجابية ضمن برنامج واضح لدى الثورة، كما هو الحال ملحاً في ليبيا.

على ضرورة احترام الثورات، داخلياً وخارجياً، خاصة أنها ثورات ذاتية، وهي تقرر ما تريد، وعلى الآخرين أن يحترموا تلك الإرادة وتلك الاستقلالية، ويشجع المشاركون على توحيد جهود الثورات في مواجهة الاستبداد وما بعد سقوطه حتى لا يجهض الثورة, أو تحرف عن مسارها.

إلى خطورة بعض أشكال التدخل الخارجي مثل بدء تحليق الطيران العمودي في ليبيا الذي قد يكون مدخلاً لتدخل بري، بل وكذلك ما نقل عن إن وزير الخارجية البريطاني وليام هيج اقترح وصاية الأمم المتحدة على ليبيا بعد القذافي، مما يعني أن ليبيا أمام تجربة (بريمر) جديد.

العوامل المؤثرة في حضور التدخل الأجنبي من عدمه، وعلى رأسها السرعة والمباغته لدى الثورات، كما في تونس ومصر، وأهمية الدولة وموقعها الجيواستراتيجي، وثبات الثورة على مطالبها أو انحرافها، وإدارتها للعلاقات الدولية دبلوماسياً وإعلامياً, والقدرة على بث رسائل التطمين لأصحاب المصالح الإقليمية والدولية في أي بلد، بعد سقوط النظام القائم.

أن الثورات يفترض ان تكون مقدمة لصناعة الواقع والمستقبل العربي الجديد، مع التفريق بين أن تكون ثورات نابعة من الشعب وقواه الوطنية أو تابعة لأطراف خارجية، وحذر المشاركون من الركون إلى مبدأ العقوبات ضد النظم الاستبدادية في ظل الثورات, أو تقديم المعونات الاقتصادية لدعم الثورات, أو المرحلة الانتقالية للدولة بعد سقوط النظام, بوصفهما وجهان لعملة واحدة في تأسيس التبعية، وخاصة وأن منطقتنا وأمتنا العربية بموقعها الجغرافي ووسطيتها وفق التجربة التاريخية إما أن تكون حاكمة أو محكومة، والغرب يريدها محكومة بالتأكيد.

فقد وضح المشاركون أن التدخل الدولي الخارجي ودعم الديكتاتوريات كان من أهم مقومات الاستبداد لدى الأنظمة العربية على شعوبها، ومن هنا فإن القوى الدولية كانت داعمة للأنظمة ضد الثورات في بداياتها الأولى، ولكنها عندما أدركت أن إرادة الشعوب العربية بدأت تتحرر، وأنها لا يمكن أن تقف في وجهها بشكل مباشر، وأن حلفاءها من المستبدين لم يعودوا قادرين على المحافظة على مصالح تلك القوى، فقد انتقل بعضها إلى دعوة هذه الأنظمة للاستجابة إلى إرادة الشعوب، ثم رفع الدعم عنها ودعوة حكامها إلى التنحي ومغادرة السلطة، لأن هناك شعوراً كبيراً، غربياً وإسرائيلياً، بالخوف الواضح من الثورات وانعكاساتها على مصالح تلك الدول.

الغرب يدرس بجدية إن لم يكن يخطط لعملية احتلال من نوع معين لليبيا ما بعد القذافي, ولذلك دعا المشاركون الشعب الليبي إلى الحذر من هذا الخيار وطالبوه بتشكيل مجلس لحماية الثورة بعيداً عن الاعتماد أو التبعية للغرب, ليشكل عقبة قوية في وجه نظرية الاحتلال أو الوصاية على ليبيا.

التدخل الغربي خطر على ليبيا خطر على سورية

بالرغم من الاعتقاد السائد بأن التدخل العسكري الغربي يقدم عوناً إضافياً لثورة الشعب الليبي ونضاله ضد نظام الاستبداد والتسلط في طرابلس، فالأرجح أن هذا التدخل، سيما إن اتسع نطاقه، سيتحول في النهاية إلى عامل تعطيل يؤدي إلى تأخير الانتصار النهائي للشعب وقواه الحقيقية.

ولن يختلف الأمر كثيراً في حال وجدت القوى الغربية وسيلة للتسلل إلى مسار الثورة الشعبية السورية.

في سورية، سيكون التدخل الغربي كارثة على ثورة الشعب وعلى الجوار العربي بأكمله، كارثة لا تقل عن تلك التي نجمت عن الغزو الأنكلو ـ الأمريكي للعراق.

رفض التدخل الغربي العسكري في حركة الثورة العربية لا بد أن يصبح توجهاً أساسياً ومطلباً عربياً شاملاً، حتى إن كان مصير الثورة في هذا القطر العربي أو ذاك مهدداً بالإخفاق المؤقت.

ما هو واضح أن ليبيا تشهد مستويين من الصراع وليس مستوى واحداً. ثمة صراع محتدم بين الشعب الليبي بأغلب فئاته وقواه واتجاهاته، من جهة، ونظام العقيد القذافي والقوى الموالية له والمرتبطة بمصيره، من جهة أخرى.

يوشك هذا المستوى من الصراع الآن الوصول إلى محطته الأخيرة، بعد تضحيات كبرى قدمها الليبيون البواسل منذ انطلقت ثورتهم في منتصف فبراير الماضي. وهناك مستوى آخر من الصراع حول مستقبل ليبيا، هوية ليبيا الجديدة، توجهاتها السياسية والثقافية وتحالفاتها، ونمط اجتماعها، يدور في صفوف القوى المناهضة للعقيد وما تبقى من نظامه.

وليس ثمة شك أن أغلبية الشعب الليبي، في لحظة تحول الثورة من حركة شعبية سلمية إلى مقاومة مسلحة، وعدم تورع النظام عن نشر آلة البطش والقمع الهائلة التي يمتلكها ضد أبناء شعبه، قد رحبت مضطرة بالتدخل الغربي العسكري.

وليس من اليسير في هذه الفترة المبكرة تقدير مدى مساهمة هذا التدخل في توفير حماية حقيقية لليبيين وثورتهم؛ ولكن الملاحظ أن مدينة مثل مصراتة استطاعت في النهاية دحر قوات النظام من دون تدخل غربي ملموس، وأن ثوار الجبل الغربي يوشكون الوصول الآن إلى مشارف طرابلس بدون دعم غربي عسكري.

من ناحية أخرى، يصعب تصور أن ينتهي التدخل الغربي العسكري في مجريات الثورة الليبية دون ثمن. في هذه البلاد فسيحة الأرجاء، بالغة الثراء، قليلة السكان، ذات الساحل المتوسطي البالغ أكثر من ١٨ كيلومتر، لم يتوقف التدافع العربي ـ الإسلامي مع القوى الغربية منذ أجبرت الحاميات البيزنطية على الرحيل قبل ألف وخمسمائة عام من الزمن.

خلال الشهور الثلاثة الماضية، تجاوز نطاق التدخل العسكري الغربي حدود القرار الدولي الذي شرع لهذا التدخل، وبالرغم من حرص الليبيين الذين ساهموا في صياغة القرار الدولي على توكيد عدم الحاجة لوجود عسكري غربي على الأرض الليبية، لم تخف تصريحات مسؤولين بريطانيين وفرنسيين مؤخراً عزم بعض الدول الأوروبية إرسال قوات إلى ليبيا، حتى بعد سقوط نظام العقيد.

وهناك تقارير عديدة تفيد بأن البعض، مرة أخرى، في بنغازي يشجع مثل هذه الخطوة ويرحب بها، ربما لأن هذا البعض يرى في تعمق واتساع

نطاق التدخل الغربي أداة لتغيير التوازنات السياسية على أرض ليبيا الجديدة.

إن تحركت الأمور في هذا الاتجاه، واستشعر الليبيون أن ثورتهم وتضحياتهم قد سرقت، فالمتيقن أن حرباً أخرى ستندلع في ليبيا، حرب هذه المرة على مستقبل البلاد وهويتها والاتجاه الذي ستسير إليه.

سورية هي الساحة الأخرى للثورة العربية التي تشهد تغولاً بشعاً للنظام ضد شعبه، وتصاعداً هائلاً في جرائم أجهزة النظام وقواته.

ليس هناك بين السوريين من يدعو إلى تدخل غربي مباشر في سورية، وبالرغم من التضحيات الكبيرة التي يقدمها الشعب في مواجهته مع نظام الاستبداد وآلة بطشه، تقتصر مطالب السوريين على تدخل عربي ـ إسلامي، وعلى ضرورة تبلور موقف سياسي وحقوقي دولي ضد النظام.

ولكنَ أحداً لا يعرف المدى الذي يمكن أن تأخذه المواجهة بين النظام والشعب، وكما أن قوى غربية تتصور أن لحظة ما ستأتي، تتيح لها التدخل المباشر في الشأن السوري، فربما لن تعدم هذه القوى وجود عناصر في المعارضة السورية، تقبل هذا التدخل، إيماناً أو اضطراراً. التدخل الغربي المباشر في سورية سيكون بالتأكيد أكثر خطورة وأثقل وطأة من التدخل في ليبيا.

فبالرغم من الجرائم التي ارتكبتها قوات الجيش الموالية للنظام، فإن الرأي العام العربي لا يمكن أن يقبل، بأي حال من الأحوال، أن تستبيح طائرات حلف الناتو الجيش العربي السوري.

ولأن سورية، مثل معظم دول المشرق العربي ـ الإسلامي، بلد متنوع الأعراق والطوائف، بالرغم من الغلبة العربية ـ السنية، فمن غير المستبعد أن تحاول القوى الغربية إثارة حالة من التشظي العرقي والطائفي في سورية، شبيهة بما فعلته بالعراق؛ وتنتقل سورية بالتالي من حكم نظام

تحيط به شبهات الطائفية إلى نظام محاصصة طائفية وعرقية.

سورية، باختصار، هي عقدة المشرق العربي، وإن أُفسح للقوى الغربية مجال التدخل في شؤونها، فستكون العواقب وخيمة، ليس على مستقبل سورية وحسب، بل وعلى الجوار العربي كله.

في نهاية القرن الثامن عشر، فجرت الثورة الفرنسية المجال السياسي الأوروبي كله تقريباً. بعد هزيمة نابليون أمام التحالف الأوروبي في ١٨١٥، عاشت القارة لعدة عقود من النصف الأول من القرن التاسع عشر تدافعاً قلقاً بين الردة الرجعية وقوى الإصلاح.

في ١٨٤٨، انفجرت الثورات من جديد في أنحاء أوروبا دون أن تحقق واحدة منها انتصاراً حاسماً. ولكن دولة أوروبية لم تستطع الإفلات من الآثار العميقة وبعيدة المدى لثورات منتصف القرن التاسع عشر.

ما تشهده الدول العربية من انتصارات لحركة الشعوب، وكسر لإرادة أنظمة الاستبداد وانسحابها أمام تيار الحرية، بما في ذلك سورية، هو أشبه بالمعجزة.

وكلما حافظت الشعوب والقوى السياسية على استقلال الثورات العربية من التدخلات الخارجية، كلما تسارعت حركة التغيير وحققت انتصارها الكلي والنهائي على قوى الاستبداد والقهر، وعلى إهانة القرن العشرين الطويلة.

الآثار الارتدادية ظهرت سريعاً في آسيا

لحظات التاريخ الحديث التي ظهر فيها العرب كفاعل مؤثر مستقل في النظام العالمي نادرة. فقد اعتاد المراقبون على النظر الى الوطن العربي من منظور السياسة الدولية على أنه مفعول به ، أو تابع للقوى الكبرى. كان ذلك أمرا طبيعيا بحكم التجزئة العربية، وفشل كل مشروعات الوحدة العربية، وبحكم النموذج الريعي أو نموذج التنمية التابعة الذي اتبعته معظم الدول العربية. وربما كانت حالتا حرب اكتوبر سنة ١٩٧٣، والمقاطعة النفطية العربية للدول المؤيدة لاسرائيل، من النماذج القليلة التي خرجت عن قاعدة التبعية العربية ولكن العرب سرعان ما استأنفوا مسيرة المفعول به حتى أن تقارير البرنامج الانمائي للأمم المتحدة كانت تنعي عليهم أن ناتجهم القومي يقل عن ناتج أسبانيا بمفردها. تستطيع أن تقول ان الثورتين التونسية والمصرية في يناير وفبراير سنة ٢٠١١ وما تلاهما من حركات احتجاجية عربية تطالب بالديموقراطية في معظم أنحاء الوطن العربي قد غيرت من تلك المعادلة. فسرعان ما انتقلت تلك الثورات والاحتجاجات من الوطن العربي الى العالم غير العربي بحيث أنك على طول السياسة الدولية الراهنة تلحظ الآثار الارتدادية لتلك الثورات في آسيا بل وفي أوروبا ذاتها. ولأول مرة منذ أربعة عقود يتحول العرب الى عامل مؤثر في السياسة الدولية، بل يتحولون الى نموذج تتأثر به الشعوب التي تعيش في دول تماثل حال العرب بكل ما يرتبه ذلك من خلق نفسية عربية جديدة تتخطى نفسية الهزيمة والدونية التي كان يشعر بها الكثير من العرب، أو التي كان يروج لها أنصار الأنظمة البائدة في الوطن العربي بالتعاون مع الهيئات الدولية التي تمولهم.

١. بيد أن هناك من يريد أن ينكر على العرب دورهم في التحول الى أن يصبحوا فاعلا في السياسة الدولية، ويؤكد أن الثورات العربية هي ثورات مستوردة ، أي أنها مدفوعة من الخارج. ومن ثم لا جديد تحت الشمس. فالقوى الكبرى هي التي خططت ومولت الثورات العربية كما فعلت مع ثورات أخرى. ومن ثم لامجال للتفاؤل بقدرة العرب على التحول الى فاعل في السياسة الدولية. وهؤلاء تجدهم خارج الوطن العربي وداخله. ولنقدم عددا من النماذج. فيقول الكاتب الأميركي اندوجال ان الولايات المتحدة هي التي خططت كل عمليات تغيير الأنظمة ابتداء من مصر وصولا الى سورية واليمن والأردن ومابعدها فيما يسميه البعض التدمير الخلاق. وقد قام بالدورالأكبر في تلك التغييرات البنتاغون، ووكالة المخابرات المركزية الأميركية وغيرهما من مؤسسات التفكير الأميركية مثل مؤسسة راند عبر عقود من الزمن. أما المحلل المصري حسام سويلم فانه كان أكثر صراحة في تأكيده أن الثورات العربية مستوردة من الخارج. فيقول ان الثورات الملونة في العالم التي تقودها المجموعة الدولية لادارة الأزمات هي التي أدارت الثورات البرتقالية في أوكرانيا والخضراء في ايران، والأرز في لبنان، والياسمين في تونس، واللوتس في مصر. وتشارك في تلك العملية مؤسسة راند، والمركز الدولي لبحوث العولمة، وهيومان رايس ووتش، وغيرها. وتهدف هذه الثورات التي تنفيذ مخطط الشرق الأوسط الكبير والذي يهدف الى نشر الفوضى الخلاقة التي ستنشئ أنظمة سياسية ديموقراطية ضعيفة تدين بالولاء لأميركا، ولتكون

اسرائيل وحدها هي القوة الاقليمية العظمى في المنطقة. الهدف، كما يقول المحلل، هو اضعاف الدول العربية الكبرى ما يسهل السيطرة عليها. ويتم ذلك من خلال دعم المنشقين الالكترونيين وهو النشاط الذي يشرف عليه الاسرائيليون بمن فيهم شارانسكي. يضيف ان الولايات المتحدة قد خلقت ظروف الجهل والفقر والمرض في المنطقة العربية لتكون جاهزة لاشعال نار الثورات. باختصار نحن ازاء سيناريوهات مصنوعة في الخارج، وليس لنا من دور في تلك السيناريوهات الا التنفيذ الأعمى لمخططات خارجية. أما عند الكاتب الأردني محمد الرحاحلة فان الذي حرك الثورات العربية هم عملاء للمؤسسات الأجنبية. فمن يحرك تلك الثورات هم من المستفيدين بالعمل في المنظمات او المؤسسات التي ترتبط بدول او شركات كبرى وان رواتب بعضهم تقدر بعشرات الآلاف من الدولارات.

٢. والحق أن هذه التحليلات تفتقر الى الأدلة التي تساندها فضلا عن أنها تتنافى مع قواعد المنطق. فمن ناحية أولى ، لم يحدث تاريخيا أن تدخلت القوى الغربية لدعم ثورات ديموقراطية في أي مكان، وانما تدخلت لانشاء أنظمة موالية لمصالحها. بل ان سجل الدول الغربية يشير الى أنها تاريخيا تدخلت لفرض أنظمة استبدادية بالأساس. وقد كتب الصحافي الأميركي تيم شوروك دراسة مطولة في مجلة آسيا- المحيط الهادي في العدد الصادر في ١١ يوليو الماضي يقارن فيه بين الأدوار الأميركية في الثورة المصرية وفي والثورة الديموقراطية الكورية الجنوبية سنة ١٩٧٩-

١٩٨٠ وكيف تدخلت الولايات المتحدة لاعطاء الجنرال شون دو هوان الضوء الأخضر لسحق الحركة الديموقراطية الكورية ، وذلك في ضوء الوثائق التي نشرت مؤخرا عن تلك الحركة. وقبل ذلك، وبالتحديد سنة ١٩٦٦، كانت الولايات المتحدة قد أعطت الجنرال سوهارتو الضوء الأخضر لسحق الحزب الشيوعي الاندونيسي وبناء دكتاتورية عسكرية استمرت حتى سنة ١٩٩٨. من ناحية ثانية، فانه يستحيل على قوة خارجية مهما أوتيت من سطوة أن تحرك شعبا بأكمله في أي اتجاه ، مالم يكن هذا الشعب راغبا في التحرك في هذا الاتجاه. يمكن للقوى الخارجية أن تستثمر المشكلات الداخلية بل وأن تؤججها، ولكن الشعوب لا تتحرك الا اذا توافرت لديها قناعة ذاتية قوية بضرورة التحرك. عند تلك النقطة يمكن للقوى الخارجية أن تتدخل للاسراع من وتيرة الثورة ولكنها أبدا لا تصنعها. كما أنها يمكن أن تتدخل لتعطيل الثورة ولكنها أبدا لا توقفها. والدليل على ذلك أن الثورات الملونة التي حدثت في جورجيا وأوكرانيا وقيرجيزستان لقيت دعما غربيا. ولكن لو لم يكن الفشل الاقتصادي والسياسي الداخلي في تلك الدول لما تحركت الشعوب ضد أنظمتها. من ناحية ثالثة، فانه في حالة الثورات العربية من الثابت أن الدول الغربية ظلت حتى اللحظات الأخيرة تساند نظامي بن علي في تونس ومبارك في مصر. فقد كان من آخر القرارات التي وافق عليها الكونغرس الأميركي قبل سقوط بن علي هو الموافقة على بيع معدات لتونس قيمتها ١٤ مليون دولار تستخدم في قمع

المتظاهرين، كما أن الرئيس الفرنسي ساركوزي ظل يساند بن علي حتى بعد بدء اندلاع الثورة التونسية. كذلك فان هيلاري كلينتون، وزيرة الخارجية الأميركية، أعلنت مساندتها لمبارك بعد بدء تبلور ثورة الشباب المصري ضده، وقالت قولتها الشهيرة ان مبارك عمل الكثير من أجل شعبه. بل ان تحالف شباب ٢٥ يناير انتقد الوزيرة الأميركية عندما زارت مصر بعد الثورة لتقاعس الولايات المتحدة عن دعم الثورة منذ البداية. وفي الثورات العربية في ليبيا وسورية واليمن فان تدخل القوى الغربية جاء بعد اندلاع الثورات، وباستثناء الحالة الليبية ، فان تلك القوى ظلت مترددة في دعم الثورات العربية. ويرجع ذلك الى أن الأنظمة العربية التي تعرضت للثورات كانت تحمي مصالح الغرب واسرائيل بشكل ظاهر وقوى. ولا يمكن أن ننسى قول الوزير الاسرائيلي السابق بن آليعازر ان مبارك كان كنزا استراتيجيا لاسرائيل. فهل تجرؤ قوة غربية على التدخل للقضاء على الكنز الذي تعتز به اسرائيل؟ والأمر ذاته يشمل الأنظمة العربية الأخرى التي واجهت حركات احتجاجية مثل سورية واليمن. ففي الحالتين حمى النظام السوري هدوء جبهة الجولان منذ نهاية حرب اكتوبر سنة ١٩٧٣ حتى اليوم ولم يرد على اسرائيل ولو لمرة واحدة رغم اعتداءاتها المتكررة على سوريا. كما تعاون نظام علي عبد الله صالح مع الولايات المتحدة ضد تنظيم القاعدة. فهل يتصور أن يتدخل الغرب لاسقاط تلك الأنظمة؟ أم أن الصحيح أن الشعوب هي التى ثارت على ماامسته

من هوان تلك الأنظمة أمام القوى الخارجية؟ وأخيرا، فهل من الصحيح أن الأنظمة الديموقراطية التى ستنتج عن تلك الثورات ستكون بالضرورة أنظمة ضعيفة موالية لأميركا؟ أم أنها ستكون أنظمة أكثر ارتباطا بشعوبها وتعبيرا عن همومها؟

٣. من ناحية أخرى، فان الثورات العربية أثبتت فشل المشروعات الخارجية للتغيير فى الوطن العربى ابتداء من مشروع المشاركة الأوربية المتوسطية وصولا الى مشروع سياسة الجوار الأوروبية الى مشروع الشرق الأوسط الأكبر. ولعلنا نذكر قصة الكونسورتيوم الدولى للديموقراطية الذى كونته دول مجموعة الثمانى فى يونيو سنة ٢٠٠٤ للاشراف على تطبيق اجراءات دعم الديموقراطية فى الوطن العربى وأنشأت من خلاله منتدى المستقبل الذي تشرف من خلاله الدول الأعضاء (عدا روسيا) على عمليات دعم الديموقراطية حتى أن كل دولة أعطيت مهام محددة للاشراف على تلك العمليات في دول عربية معينة، كأن تشرف اليابان على عمليات تمكين المرأة في فسطين ومصر، مع محاسبة الدول العربية بشكل دوري على التقدم في هذا الشأن.. ولكن لم يسفر هذا الكونسورتيوم عن أي تقدم ديموقراطي في الوطن العربي لأنه بمجرد بدء تطبيق مبدأ الانتخابات الحرة في بعض الدول العربية تراجعت الدول الغربية عن مشروعاتها بعد أن بدا لها أن تلك الانتخابات قد أتت بالتيارات الاسلامية الى البرلمانات. وهكذا تخلت الدول الغربية عن مشروعاتها الديموقراطية في الوطن العربي وتحولت الى دعم الأنظمة الاستبدادية؟ فقد

أثبتت تلك المشروعات أنها تتأسس على افتراضات غير واقعية، بمعنى انها ليست متصلة بأجندة الدول العربية وهمومها.

٤. لايعني ذلك أن العوامل الخارجية ليس لها تأثير على الثورات العربية. فلاشك أنها تسعى للتأثير على تلك الثورات بشكل يدفعها في اتجاه تحقيق مصالح القوى الغربية. ويمكن أن نلمس هذا التأثير من خلال اصرار الدول والمؤسسات المالية الغربية على تطبيق روشتة الاصلاح الاقتصادي التعيسة التي أدت الى افقار الملايين والى نهب الثورات الاقتصادية للشعوب لصالح الشركات الدولية. لكن هذا الاصرار لم يكن مقصودا به تشجيع الثورات العربية ولكن السيطرة على الأسواق العربية. كما نلمس هذا التأثير بعد اندلاع الثورات العربية في محاولات اختطاف تلك الثورات وتوجيهها في اتجاه تحقيق مصالح القوى الكبرى، وهو الأمر الذي نلمسه في تخصيص الولايات المتحدة مبالغ تصل الى ٢٤٠ مليون دولار لدعم ما يسمى بالعناصر الديموقراطية في مصر وتدريبهم في الخارج. وتعلمنا التجارب السابقة أن مثل تلك التدخلات انما تتم في اطار أجندة معينة تعمل الدولة الكبرى على تحقيقها خدمة لمصالحها. ونلمس تلك المحاولات أيضا في التكالب الدولي لاقراض مصر من المؤسسات الدولية، وفي التدخلات العسكرية الأطلنطية السافرة في الشأن الليبي حيث أصبح حلف الأطلنطي هو من يقود الثورة الليبية ضد القذافى. لكن في كل الحالات، فان التدخلات الخارجية لن تحسم مستقبل الثورات العربية.

٥. لكن من ناحية أخرى، فان القوى الخارجية تستطيع أن تسهم في ترسيخ الثورات العربية ان كانت تلك القوى جادة بالفعل في دعم التحولات الديموقراطية العربية. ولن يتحقق ذلك الا اذا قامت تلك القوى بأربعة أدوار يأتي في مقدمتها المسارعة باعادة الأموال المنهوبة والمهربة في بنوك الدول الغربية من رموز وقيادات الأنظمة السابقة. فاعادة تلك الأموال يكفل عدم اضطرار الأنظمة الى الاقتراض الخارجي بكل ما يرتبه ذلك من شروط مجحفة. أما ثاني تلك الأدوار فهو الدخول في مشروعات حقيقية لتوطين التكنولوجيا في البلاد العربية لخلق الفرص أمام الأجيال الجديدة من الشباب. ويندرج في اطار تلك الأدوار التخلي عن وصفات صندوق النقد الدولي المسماة التثبيت الهيكلى، وترك الدول العربية لكي تصوغ نموذج التنمية الخاص بها والذي يناسب ظروفها، مع وقف التدخل الخارجي لفرض أجندات خارجية من خلال المجتمع المدنى، وأخيرا، أهمية التدخل النشيط لحل وانهاء الصراع العربي الاسرائيلي بشروط عادلة للشعب الفلسطيني حيث يؤدي ذلك الى تخفيف عبء الانفاق العسكرى، ويسحب من يد بعض الأنظمة الاستبدادية ورقة الممانعة كمبرر للاستبداد السياسى. والحق انني لست متفائلا بعزم الدول الغربية على السير في طريق تحقيق تلك الأدوار. ولذلك فان المسؤولية تقع على عاتق الثورات العربية لضمان ألا تقوم القوى الخارجية باختطافها لتحقيق مصالحها.